وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

تداعيات جائحة كورونا على الأمن الإنساني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب :
دحمان عبد الرؤوف

إشراف الأستاذ :
د. حفظاوي سعيد

أعضاء لجنة المناقشة :

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الصفة
د. بالة عمار	أستاذ محاضر – أ	رئيسا
د. حفظاوي سعيد	أستاذ محاضر – ب	مشرفا
د. صالحي نصيرة	أستاذ محاضر – ب	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر إلى كل من أعانني على

إكمال هذا العمل من أساتذة أفاضل

وطلبة زملاء

وعلى رأسهم الأستاذ المشرف

الدكتور حفظاوي سعيد

الطالب : دحمان عبد الرؤوف

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتوثيق هذه الخطوة الدراسية الهامة في مذكرة

مهداة للوالدين الحبيبين تاج رأسي وضياء حياتي حفظهما الله

لكل العائلة من اخوة وأخوات

لكل الأحبة من أصدقاء وزملاء

لكل قسم العلوم السياسية

لكل أساتذتي الأفاضل الذين كانوا ضياء دربي

لنيل شهادة تخرجي

لكل من شملتهم محبتي وخانتني لذكرهم ذاكرتي

الطالب : دحمان عبد الرؤوف

مقدمة :

يعتبر عالم ما بعد الحرب الباردة مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أدت إلى إحداث العديد من التغيرات والتحولات سواء على المستوى الأنطولوجي أو الإبستمولوجي، وتغيرت بذلك العديد من المفاهيم في مقدمتها مفهوم الأمن الذي كان يرتكز على أمن الدولة والقوة العسكرية، لكن بعد هذه المرحلة أصبح هناك حديث عن امن الأفراد أو الأمن الإنساني بصفة عامة، وذلك نتيجة ظهور العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي هددت امن الفرد كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، لإضافة إلى التهديدات الوبائية التي تعتبر من ابرز مهددات الأمن الإنساني في الوقت الراهن، كتفشي فيروس كورونا المستجد أو ما يعرف بكوفيد 19 وما خلفه من آثار بالغة على مستوى الدول والأقاليم، إذ سعت هذه الأخيرة إلى بلورة العديد من الإستراتيجيات ووضع العديد من السياسات من اجل مواجهة هذا التهديد وتأمين حياة الأفراد من خطره .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في :

- التهديدات الأمنية التي تمس الأمن الإنساني، والتي من أبرزها التهديدات الوبائية .
- واقع التهديدات الوبائية في الدول والتطرق لخلفية انتشار فيروس كورونا فيها .
- إبراز مختلف التبعات والتداعيات التي أحدثها تفشي فيروس كورونا في دول العالم .

أسباب اختيار الموضوع: يمكن تقسيمها إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية:

- أما الذاتية فتتمثل في الرغبة الملحة في البحث في المواضيع المتعلقة بجائحة كورونا.
- أما الموضوعية فتتمثل في أهمية وخطورة جائحة كورونا نظرا لتأثيرها السلبي على الاقتصاد الدولي والوطني.

إشكالية الدراسة :

لقد خلفت هذه جائحة كورونا العديد من التداعيات على الكل المستويات السياسية والجيوسياسية والأمنية والثقافية والسياحية والاقتصادية وغيرها، وعلى هذا الأساس جاء هذا

البحث لتحليل الإشكالية التالية: **ما هي تداعيات جائحة الكورونا على الأمن الإنساني عامة ومنه على الأمن الاقتصادي في الجزائر على وجه الخصوص؟**

الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

-ما مفهوم مهددات الأمن الإنساني؟

-ما مفهوم جائحة كورونا؟

-ما هو واقع التهديدات الوبائية في دول العالم؟

-فيما تتمثل تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد الجزائري كجزء منه؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

– نظرا لاعتماد اقتصاد أغلب الدول، على الدول الأوروبية والصين، حدث تدهور وتضرر في القطاع الاقتصادي العالمي عموما نتيجة الإغلاق الذي فرضته أزمة كورونا.

– رغم مختلف التداعيات التي خلفتها أزمة كورونا على دول العالم ، إلا أنه يمكن أن تكون بمثابة فرصة نحو خلق إرادة سياسية مشتركة للدفع لتعاون والتكامل في المنطقة وإعادة هيكلة منظومة الأمن العالمية .

منهجية الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق للأمن الإنساني وأبرز مهدداته كالتهديد الوبائي، والكشف عن العوامل المرتبطة للظاهرة محل الدراسة في دول العالم، بالإضافة إلى دراسة تداعيات التهديد الوبائي لكورونا على الجزائر واقتصادها، فأهمية هذا البحث تكمن في مواكبته بالدراسة والتحليل لانعكاسات الظاهرة العالمية، و قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم دراسته وفق المنهجية التالية:

الفصل الاول : الذي تضمن الإطار النظري للدراسة والذي تضمن مفهومي الأمن الإنساني وجائحة كورونا.

الفصل الثاني : الذي تضمن اثر جائحة الكورونا على الأمن الإنساني عامة وعلى الأمن الاقتصاي في الجزائر على وجه الخصوص.

صعوبات الدراسة:

بالنظر إلى حداثة موضوع جائحة كورونا التي لم يمر على ظهورها وانتشارها سوى عام ونصف، فإن أكبر صعوبة تواجه البحث في هذا الموضوع هي قلة المراجع الإحصائيات، وإن وجدت فهي غير مستقرة نظرا لعدم اكتمال المشهد العام لتأثير كورونا على الأمن الانساني العالمي عامة والجزائري خاصة.

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

يشمل هذا الفصل بالدراسة والتحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبحث وهي الأمن الإنساني جائحة كورونا.

المبحث الأول : الأمن الإنساني ، مفهوم ، الأبعاد ، التحديات

المطلب الأول : مفهوم الأمن الإنساني

تعرف بعض الجهود التي بذلها بعض الفقهاء والهيئات الدولية لوضع تعريف لهذا المفهوم وبعض ملامح العمل الدولي لتكريسه على تكوين فكرة عن جوهر هذا المفهوم وعلى تعريف أبرز عناصره وآليات تحقيقه .

الفرع الأول : تعريف الأمن الإنساني

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافقٍ حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة ، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات ، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استُلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهومٍ له كيانه المستقل وكمصطلحٍ جديدٍ بعد الحرب الباردة ، فمنذ تسعينيات القرن العشرين استُعمل الأمن الإنساني من قبل عددٍ كبيرٍ من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها وتأطيرها ووسيلة للربط بين عددٍ كبيرٍ من المبادرات السياسية وإضفاء المزيد من التناسق عليها ، حيث انبثقت العديد من الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ للأمن يواجه التحديات الجديدة خاصةً تلك ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية ، فجاء مفهوم الأمن الإنساني الذي يتمحور حول ضمان أمن الأفراد ليعمل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن إطارٍ أوسع يتمثل بدولته أو مجتمعه.

وفي محاولةٍ لتوضيح مفهوم الأمن الإنساني قُدمت العديد من وجهات النظر الأكاديمية والسياسية نعرض فيما يأتي بعضا منها: [1]

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ،"الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكةٍ حقيقةٍ بين دول العالم كلّها [2] ، تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " UNDP " السير على درب هذه الخطوة الأولى مع تقرير التنمية البشرية الذي أصدره عام 1994 ،مؤكداً فيه أنه ثمة تهديداتٍ جديدةٍ يجب أخذها بالحسبان وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها ، فمفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يرتكز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أما من حيث آلية تحقيقه فلا بد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة .وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية في ظل بيئةٍ آمنةٍ تحقق استدامة نتائجها وتُحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر

1 – غادة على موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 14-2005/3/15 ، عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو، 2008، ص11 .

2 – تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان " نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" عام 2000.

برأس المال الطبيعي أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة [1]، وقد عرفت لجنة الأمن الإنساني" Commission Security Human" التي سيتم الحديث عنها لاحقاً ، هذا المفهوم الذي أُنشأت من أجل إرساء دعائمه على أنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق، في تقريرها الصادر عام 2001 عن مسؤولية ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الحماية أن الأمن الإنساني يعني "أمن الناس، أي سلامتهم البدنية و رفاهيتم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية".

أما الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان فقد رأى أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه "ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، والأمن القومي بالتالي "وبدورها حاولت Frechette Louise ، مساعدة كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، إعطاء معنى مبسطاً للأمن الإنساني على أنه "كل الأشياء التي يحبها الرجال والنساء في العالم أينما كانوا، من غذاءٍ كافٍ ومأوى مناسبٍ وصحةٍ جيدةٍ وتعليمٍ للأولاد وحماية من العنف، سواء أكان منشأه الأفراد أم الطبيعة، إلى جانب وجود الدولة التي لا تمارس أي نوع من القسر على مواطنيها إلا بموجب القانون"، وقد عرف كل من Thomas Caroline و Wilkin Peter الأمن

1 – د.بشير الشورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، منظمةٍ اليونيسكو، 2005 ص19.

الإنساني بأنَّه يصف الحالة التي تتم فيها تلبية الحاجات المادية الأساسية، والتي يمكن أن تتحقق فيها الكرامة الإنسانية بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع بشكل كلي لا يتجزأ، دون أن يتم تطبيق ذلك لصالح فئة دون الأخرى .ورأى Thakur Ramesh من جامعة الأمم المتحدة[1] ، أن كل ما من شأنه تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمع والدولة هو خطوة لتحقيق الأمن الإنساني سواء تمثل ذلك بالتمكين " empowerment " الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسيفي حين رأى تايلر أوين أن الأمن الإنساني هو "حماية النواة الحية للبشر كلّهم من المخاطر المحرجة والمضرة سواء أكانت بيئية أو اقتصادية وغذائية أم صحية أم شخصية أو سياسية"، وحاول أوين في تعريفه التوفيق بين المتمسكين بفكرة أن التهديدات الأمنية الحقيقية هي تلك التي تمس أمن الدولة بشكله التقليدي من جهة، وبين أولئك الذين يرون أن التهديدات الأساسية للأمن هي تلك العوامل المرتبطة بفقدان الحياة من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية وليس من الحروب .هذا ويلاحظ أن جانباً كبيراً من التعاريف التي تناولت الأمن الإنساني قد اتخذت الطابع التعدادي الذي اعتمد على تعداد إما الأهداف التي يسعى لتحقيقها أو التهديدات التي يعمل الأمن الإنساني على التصدي لها[2].

الفرع الثاني: المتغيرات الدولية التي كرست مفهوم الأمن الإنساني

حفزت مجموعة من المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية التحول الحاصل في النظرة إلى مفهوم الأمن، فمفهومه التقليدي الذي يقتصر على حماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول أضحى غير مؤهلٍ لمواجهة المعضلات الأمنية الجديدة والتهديدات اللاعسكرية التي تساوي في خطورتها تلك ذات الطابع العسكري ، ولعل أبرز هذه المتغيرات كانت الآتية:

---

[1] Louise Frechette: the United Nations Deputy Secretary-General, a statement to a high-level panel discussion on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna International Centre (VIC), Octover 9, 1999.

[2]

✓ ازدياد عدد النزاعات المسلحة غير الدولية :عمل مجلس الأمن على تكييف هذه النزاعات على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين، آخذاً بحسبانه مدى جسامة الآثار الناجمة عنها المتمثلة بأزمات إنسانية خطيرة منطوية على أعمال عنفٍ وقتل للمدنيين وتشريدٍ داخليٍ وهجرةٍ جماعيةٍ وانتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ، فالنتيجة الأولى لانتشار هذه النزاعات كانت وأضرار مادية وآثار سلبية ممتدة على الدول الأخرى تزايد أعداد الضحايا من المدنيين، خاصةً النساء والأطفال، وتهديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة بما يحمله ذلك من آثار سلبية على نواحي حياة الأفراد كلّها .

✓ ظاهرة العولمة وثورة تكنولوجيا الاتصالات وسيادة اقتصاد السوق : أحدثت هذه الظواهر تهميشاً لفئاتٍ كثيرةٍ من الأفراد، خاصةً في الدول النامية، إلى جانب عدم مراعاة الأبعاد الاجتماعية في السياسات الوطنية والدولية ؛ فرغم أن العولمة حققت بعض الفوائد على صعيد الاقتصاد العالمي وتحسين مستوى المعيشة في يعض البلدان إلا أن هذه الفوائد لم تكن متكافئة بين بلدان العالم وشعوبه كلّها، مما أدى إلى توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء وطنياً ودولياً ، كما أنها جعلت مصير البشرية مشتركاً، وأكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في المجالات كلّها فهي ذات أخطار على الأمن الإنساني في الدول الغنية والفقيرة على حدٍ سواء، وتتمثل تهديدات الأمن الإنساني الناجمة عن العولمة وفقاً للتقرير المذكور بما يأتي: [1]

- **عدم الاستقرار المالي**: مثال ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسية عام 1997 ،إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية عديدة يتوقع حدوثها.

1- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"،مرجع سابق، ص11.

- **غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل** : إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات وأصحاب العمل إلى اتباع سياساتٍ تتسم بغياب الضمانات الوظيفية.
- **غياب الأمان الصحي:** فسهولة الحركة والانتقال حمل معه انتقال الأمراض.
- **غياب الأمن الشخصي** : وتمثل بانتشار الجريمة المنظمة التي دخلت التكنولوجيا في تنفيذها.
- **غياب الأمن السياسي والمجتمعي:** فسهولة انتقال السلاح عبر الحدود أضفى تعقيداً وخطورة شديدين وانتشرت شركات الأسلحة واتسع نطاق عملها .

✓ تنامي دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية :أضحت هذه الجهات شريكاً بارزاً في تحمل المسؤوليات ووضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والكشف عن مكامن الضعف في بنية المجتمع، وأصبح تكريس مفهوم الأمن الإنساني في المجتمعات مجالاً رحباً لعملها[1].

الفرع الثالث: أبرز مبادرات الدول في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني

تولت دولتان زمام المبادرة في مجال دعم مفهوم الأمن الإنساني على الصعيد الدولي هما اليابان وكندا، فالرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني اتسمت بالاتساع وقامت بشكلٍ أساسيٍ على فكرة التحرر من الفقر وتقاربت مع ما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان هدفها الرئيسي تأمين الحاجات الأساسية للإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والغذائية، وترى حكومة اليابان أن الأمن الإنساني يقوم على حماية حياة الأفراد وكرامتهم والحفاظ عليها، وهو ما يتم تحقيقه ، وتجلى هذا الاهتمام الياباني بمفهوم الأمن الإنساني في العديد من بضمان الحرية من الفقر المبادرات الدولية التي أطلقتها الحكومة اليابانية وكان من أبرزها المبادرة التي أسفرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني عام 1999 على النحو الذي سيتم التطرق إليه لاحقاً .أما الرؤية الكندية فركزت على فكرة التحرر من الخوف

[1] عبد الحكيم الشرجبي، الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني: دراسة حالة للمجتمع اليمني، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، مرجع سابق، ص43

والحد من استخدام القوة والعنف، عن طريق عدد من السبل، كمكافحة انتشار الألغام الأرضية والكف عن تجنيد الأطفال وتشجيع دور القانون ، وانعكست الدولي الإنساني ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وإصلاح القطاعات الأمنية اهتمامات كندا. هذه بمبادرة أطلقتها عام 1999 أسفرت عن إنشاء شبكة الأمن الإنساني "Human Network Security"التي تضم في عضويتها عدداً من الدول بقيادة كندا والنرويج وسويسرا إلى جانب تشيلي والأردن والنمسا ومالي وايرلندا واليونان وسلوفاكيا وتايلاند وجنوب أفريقية وهولندا، بهدف العمل على الوصول إلى رؤية مشتركة عن الأمن الإنساني .ولعله من الصواب أن يتم التوفيق بين الاتجاهين السابقين عن الأمن الإنساني فالاقتصار على التحرر من الفقر، يظهر هذا المفهوم وكأنه "قائمة تسوق" على حد تعبير بعض الفقهاء، أما الاكتفاء بالتحرر من الخوف فقد يجعله يقترب من الأمن بمفهومه التقليدي[1].

الفرع الرابع: المنظمات الإقليمية ومفهوم الأمن الإنساني

أصبح الأمن الإنساني حاضراً في عمل العديد من المنظمات ذات الطابع الإقليمي، وشكلت التقارير الدولية، خاصةً تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 والسابق الإشارة إليه، إطاراً عاماً لعمل هذه المنظمات، وكمثال على جهود المنظمات الإقليمية في هذا المجال نعرض لعمل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي

فقد بدأ مفهوم الأمن الإنساني بالظهور في أجندة جامعة الدول العربية عام 2001 ،وعملت الجامعة عام 2004 على استضافة فعاليات إطلاق النسخة العربية لتقرير الأمن الإنساني الصادر عن لجنة الأمن الإنساني، كما عقِدتْ العديد من المؤتمرات حول الأمن الإنساني كمؤتمر الأمن الإنساني في المنطقة العربية، الذي حرص على مناقشة قضية الأمن الإنساني في المنطقة العربية في إطار الحرص العربي على مواجهة التحديات العالمية في

1 كيت كراوز، الأمن البشري في الوطن العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص71 – 73

ظل وجود تخوفات عربية من استخدام هذا المفهوم لترويج بعض القضايا التي تتعارض والمصالح العربية ويرى عدد من الباحثين أن أبرز التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في الوطن العربي تتمثل بما يأتي : [1]

- وضع حد للاحتلال الذي لا تزال العديد من الأراضي العربية ترزح في ظله، بما يتركه ذلك من آثار على نواحي الحياة كلّها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة ككل.
- إرساء آليات تضمن مشاركة ديموقراطية للأفراد كافةً وضمان حقوق الإنسان.
- تحقيق التنمية المستدامة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية .

أما الاتحاد الأوروبي فقد أدرج الأمن الإنساني بوصفه أحد العناصر الجوهرية للسياسة المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن "Policy Security And Foreign (Common) "CFSP كونه لا يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي فقط بل يهدف إلى الدمج بين العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان والتنمية البشرية، وأعطاه دوراً في مجالات إدارة الأزمات ومنع النزاعات والمساعدات العسكرية المدنية التي يقدمها الاتحاد، فهو وسيلة لإغلاق الفجوة بين المفاهيم الأمنية التقليدية والحديثة ،كما وضِع تحقيق الأمن الإنساني في صلب السياسات الاجتماعية بما ينسجم ومبادئ الاتحاد الأوروبي والاقتصادية للاتحاد.

[1] زياد عبد الصمد،" الشروط الأخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسؤولة للمجتمع المدني في الاستجابة إلى حاجات الأمن الإنساني وتحدياته في المنطقة العربية"، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، مرجع سابق، ص62 ، ومن المؤتمرات التي عقدت على الصعيد العربي عن الأمن الإنساني مؤتمر المنظمة العربية للمرأة الثاني الذي عقد بعنوان المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان: المنظور العربي والدولي، في المدة ما بين 11 -2008/11/13 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

بما يؤدي إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والتشاور بين فئات المجتمع كافةً وخلق نوع من التعددية في صناعة القرار على المستويات كلّها وتأكيد أهمية المشاورات الإقليمية لاحتواء الأزمات التي تندلع على هذا المستوى.

ومما سبق يمكن القول: إن تحليل مفهوم الأمن الإنساني يظهر أنه ينطوي على عاملين، أولهما العامل الأمني، إذ يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعاداً متعددةً، متداخلة ومتكاملة فيما بينها components interdependent"،"أما ثانيهما فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية، لذلك فإن التعبير عن هذا المفهوم بمصطلح أمن الإنسان أو الأمن البشري أو الإنساني ليس القصد منه مجرد إضفاء طابع إنساني على مفهوم الأمن، كما ذكرنا، تمحور عملية تحقيق الأمن حول الفرد، وإن مفهوم الأمن الإنساني يذكر، من هذه الناحية، بأفكار المذهب الفردي " Individualism"الذي يقوم على تمجيد الفرد وعده محور النظام السياسي، وهو ما قامت عليه الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789 [1]، إلا أنه يمكن القول: إن الأمن الإنساني يختلف في مضمونه عن الأفكار التي حملها هذا المذهب خاصةً فيما يتعلق بدور الدولة، فالمذهب الفردي يحدد هذا الدور في أضيق الحدود لصالح الحريات والحقوق الفردية ولا يتيح للدولة التدخل لتعديل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يجعل منه حكراً على الأفراد، أما مفهوم الأمن الإنساني فيلقي أعباء مختلفةً على كاهل الدولة، على الصعيدين الوطني والدولي، سواء من أجل تحقيق أبعاد هذا المفهوم أم من حيث إعمال الآليات اللازمة لتحقيقه .

ومن ثم فإن أبرز خصائص الأمن الإنساني هي الآتية

1 – ذو طابع عالمي شامل ": Universal" لأن الأخطار التي يعدها تهديداُ للأمن من السهل انتشارها عالمياً

1 – انظر حول المذهب الفردي: د.نعمان الخطيب، المذهب الاجتماعي وأثره في الحقوق والحريات العامة في كل من الدستورين الأردني والمصري، ص6 –7

2 – متعدد الأبعاد": multidimensional" يسعى لحماية جوانب متعددة من حياة البشر والنهوض بها وهذه الأبعاد متكاملة ويتوقف كل منها على ضمان الآخر.

3 – يتمحور حول الإنسان ": centered–Human" ويهدف إلى تحسين نوعية حياته وضمان أمنه .

المطلب الثاني : عناصر الأمن الإنساني وآليات تحقيقه

الفرع الأول : عناصر الأمن الإنساني

لقد ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) لسنة 1994 بأن للإمن الإنساني سبع أبعاد هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

1/الأمن الاقتصادي: ويقصد به أن الفقر واللامساواة والأمن مرتبطون ببعضهم البعض، ذلك أنه عندما نعلم بأن سدس سكان العالم يحصلون على 80% من الدخل العالمي وأن 87% منهم يستهلكون 6% من الدخل العالمي، فإن الخوف من الفقر العالمي واللاأمن يبدو طبيعيا. ومن ثم فلكل فرد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده، كما له الحق في إجراءات توضع للتقليل من أخطار التوزيع غير العادل للموارد، ومن أجل الحصول على نوعية مادية للحياة الاجتماعية، ولضمان كل ما يعد حيويا لبقائه.

2/الأمن الغذائي: ويعني الحق في الحصول على الغذاء، وضمان القدرة على شرائه من خلال نظام عام لتوزيع المواد الغذائية، كما يعني قدرة الدول على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الكافي.[1]

3/الأمن الصحي: ويهتم بضمان الرعاية الصحية للجميع، ويترجم عبر سلسلة من الإجراءات الخاصة بالوقاية والمعالجة، سواء في الصحة البدنية أو النفسية على المستوى الفردي أو الجماعي.

1– سعيد حفظاوي، ماهية الأمن الانساني، المؤتمر الدولي الافتراضي حول الأمن الانساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، ألمانيا، 9 و10 جانفي 2021، ص 111.

4/الأمن البيئي: تمثل البيئة أحد الهواجس العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سواء من حيث نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام. ويُنظر إلى الأمن البيئي في إطار الأمن الإنساني كقضية محورية، لدرجة أنه يمكن اعتبار أن الأمن البيئي يعني التحرر والحماية من كل تهديد يمس البقاء الإنساني.

5/الأمن الشخصي: وهو يعني حماية الإنسان من التعرض للأذى والعنف الجسدي ومختلف التهديدات الناجمة عن الجريمة أو الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان.

6/الأمن المجتمعي: ويعني ضمان حماية الفرد والجماعة من التمييز المؤسس على السن أو الجنس أو الانتماء الديني أو العرقي أو القبلي أو المستوى الاجتماعي، كما يشمل ضرورة ضمان بقاء الثقافات وحمايتها من خلال الحفاظ على الهوية القومية الخاصة بالفرد والمجتمع، وهو يعتبر من أكثر الأبعاد غموضا وتشعبا وتعقيدا.[1]

7/الأمن السياسي: وهو يعتبر من أهم الأبعاد، ويُكرَّس من خلال الحفاظ على ضمان استحقاق كل فرد على حقوقه المدنية والسياسية والحريات العامة، بالإضافة إلى ضمان استقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في الاستحقاقات المكفولة لهم دستوريا.[2]

الفرع الثاني: آليات تحقيق الأمن الإنساني

يتحقّق الأمن الإنساني عبر آليتين رئيستين هما الحماية " protection" والتمكين "empowerment ":

الحماية: الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكلٍ مسبقٍ لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر

1 – نفس المرجع، ص111.

2 – نفس المرجع، ص112.

على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية .

التمكين: أي إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات .ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية .[1]

المطلب الثالث : الأمن الإنساني وبعض مفاهيم القانون الدولي العام:

على الرغم من أن الدراسات الأمنية والسياسية والاجتماعية قد استحوذت –إلى حدٍ ما– على دراسة الأمن الإنساني إلا أنه يقترب –إلى حدٍ كبيرٍ– من مفاهيم راسخة في القانون الدولي كتلك التي تتعلق بحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ولعل مقارنة الأمن الإنساني بهذه المفاهيم ستوضح مدى إمكانية عده مفهوماً جديداً يحمل قيمة مضافة بالنسبة إلى القانون الدولي .[2]

الفرع الأول : الأمن الإنساني وحقوق الإنسان :يتقاطع مفهوم الأمن الإنساني مع المفاهيم السائدة في منظومة حقوق الإنسان، ويتقارب معها من نواحٍ متعددة، خاصةً بعد توسع المفاهيم التي أضحت تُعد جزءاً من هذه المنظومة التي بدأت تدخل جيلها الرابع، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى الاختلاف بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وطبيعة العلاقة بينهما في ظل إقرار وجود مثل هذا الاختلاف، وقد رأى فريقٌ من الفقه أن الأمن الإنساني يعد جزءاً من حقوق الإنسان في حين يرى جانب آخر أنه على العكس من ذلك حقوق الإنسان هي جزء من الأمن الإنساني، ويذهب فريق ثالث إلى أن مفهوم الأمن الإنساني هو

[1] – د.حسام هنداوي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، لا توجد سنة نشر، ص 161

2– كذلك المادة 25 من الإعلان نفسه والمادة " 9 "من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 59 " 16"من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان.

وسيلة توفيقية بين حقوق الإنسان ومفاهيم أخرى في نطاق القانون الدولي .وقد دفعت بعض النصوص التي تضمنتها الوثائق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان من اتفاقيات وإعلانات جانباً من الفقه إلى التساؤل عن مدى إمكانية عد الأمن الإنساني حقاً من حقوق الإنسان كونها تتحدث عن ضمان أمن الفرد بمستوياتٍ مختلفةٍ، أمنه الشخصي وأمنه ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه وأمنه ضمن النظام الدولي الذي يعيش فيه، فالمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتضمن الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، وكذلك المادة التاسعة من الإعلان نفسه التي تنص على عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه بشكلٍ تعسفيٍ، وكذلك المادة الثانية والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على حق الفرد كعضو في المجتمع في الحصول على ضمانات اجتماعية وضمان حقوقه الاجتماعية والتربوية كلّها التي لا غنى ، والمادة الثامنة والعشرين من الإعلان نفسه عنه لكرامته وللنمو الحر لشخصيته التي تنص على حق كل فرد في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بموجبه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان .

إلا أن مضمون الأمن الإنساني لا يمكن حصره بهذه المستويات الثلاثة التي تضمنتها هذه الحقوق، فهنالك تكامل بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، فإذا كانت حقوق الإنسان تنطوي على المطالبة باحترام حريات أساسية للبشر؛ فإن ذلك يدفع للتساؤل عن ماهية هذه الحريات التي على المجتمع الاعتراف بها وتعزيزها، وهنا يمكن للأمن الإنساني أن يسهم في تحديد أهمية التحرر من أوجه انعدام الأمن بمستوياته كلّها، فالحريات المرتبطة بالأمن الإنساني هي فئة مهمة من فئات حقوق الإنسان، وعلى حد ما ذهب إليه أمارتيا سن "Sen Amatyea، "العضو في لجنة الأمن الإنساني الذي عد حقوق الإنسان صندوقاً عاماً يجب أن يملأ بمطالباتٍ محددةٍ تستند إلى دوافع مناسبة تمليها حاجات الإنسان، ومن المنتظر أن يساعد الأمن الإنساني على ملئ جزءٍ معينٍ من هذا الصندوق العظيم الشأن من خلال أساليب مبررة، بإظهار أهمية التغلب على انعدام أمن الإنسان .لكن من جهة أخرى يرى جانب آخر من الفقه أن حقوق الإنسان هي جزء من الأمن الإنساني، فحقوق الإنسان هي

مجموعة مصالح يحميها القانون في حين أن الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني يتضمن توفير ظروف آمنة أو شعور آمن، وهو يتضمن ما هو أوسع من تلك المصالح التي يحميها القانون كالحماية من المخاطر الناجمة عن عمل الطبيعة وحماية ضحايا هذه الكوارث على سبيل المثال[1] .ويرى جانب من الفقه الدولي أن الأمن الإنساني هو السبيل للتوفيق بين فكرتين راسختين في ميثاق الأمم المتحدة، تعزيز حقوق الإنسان من جهة وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول من جهة أخرى .

ويمكن القول: إن حقوق الإنسان من شأنها أن تُشكل إطاراً معيارياً يحدد جانباً من مضمون الأمن الإنساني، فالوثائق الدولية المتعددة التي تضمنت حقوق الإنسان من إعلانات واتفاقيات قد تضمنت العديد من عناصر الأمن الإنساني، واحترام مضامينها يؤدي إلى تحقيقه بعناصره المتعددة، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان ما هي إلا تهديدات وجد الأمن الإنساني للتصدي لها لتعزيز منظومة حقوق الإنسان إذ هنالك انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان تُرتكب تحت ذرائع تتعلق بضمان الأمن بمفهومه التقليدي، إلا أن إدخال الأمن الإنساني في سياق مفهوم الأمن لن يؤدي إلى مثل هذه النتيجة .إذاً هنالك تناسب قوي بين المفهومين قد يصل إلى حد التماهي، فالأمن الإنساني شرط لإرساء حقوق الإنسان كما أن تحقيق بعض جوانب الأمن الإنساني هو غاية من غايات حقوق الإنسان، وإن كان تناول الأمن الإنساني كحق يمكّن من إدخاله في منظومة حقوق الإنسان، إلا هذه الحقوق يصعب تحقيقها في حال غياب الأمن الإنساني، ومن ثم يمكن النظر إليه على أنه عامل من عوامل تنمية حقوق الإنسان.

الفرع الثاني : الأمن الإنساني والمفاهيم التقليدية للأمن :

أعاد الأمن الإنساني التفكير في مفهوم الأمن بطريقة تجعل من الأفراد ومشاركتهم محوراً أساسياً في رسم السياسات الأمنية ، فهو يقدم مفهوماً يحتوي على ركائز جديدة سواء من حيث المضمون فالوحدة الأساسية فيه هي الفرد،أم من حيث إدارة أو طريقة رسم السياسات

[1] تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق،ص.9

الأمنية إذ يولي الأمن الإنساني أهمية لمشاركة المؤسسات غير الحكومية في الدولة، وأخيراً من حيث التهديدات فلم يعد الهدف هو الاكتفاء بحماية الحدود الإقليمية بواسطة قوات عسكرية ضد عدوان محتمل من دولة أو دول أخرى بل هنالك تهديدات جديدة لا بدمن أخذها بالحسبان .ولم يأتِ الأمن الإنساني لاستبدال النظرة التقليدية للأمن الوطني أو أمن الدولة، بل ليكمله، فلا توجد دولة قادرة على الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي إن لم يكن أفرادها بمنأى عن التهديدات الأمنية الجديدة، كما أن الأمن الإنساني لا يمكن إدراكه إلا في حال وجود دولة آمنة يسود فيها حكم القانون وقادرة على حماية مواطنيها من تلك التهديدات ، فضمان أمن الدولة لا يؤدي إلى ضمان أمن الفرد بشكل آلي في حين العكس صحيح وبالانتقال إلى تأثير الأمن الإنساني في الأمن الجماعي الدولي يمكن القول: إن قضية الأمن شكلت بعداً جوهرياً في العلاقات الدولية منذ نشأة مفهوم الدولة القومية ذات السيادة إثر معاهدة وستفاليا عام 1648 ،وأخذت الدول تطمح إلى ضمان أمنها الذاتي، وأدى التنافس في هذا المجال بما تميز به من فرديةٍ وتشتتٍ إلى إدراك الدول لحقيقةٍ راسخةٍ مفادها أن البقاء ضمن هذه الصيغة لن يؤدي إلا إلى نتيجةٍ عكسيةٍ تأتيها بالمزيد من التهديدات لأمنها ، مما دفعها إلى البحث عن صيغةٍ لنظامٍ مشتركٍ تتمكن عبره من تنسيق الجهود للوصول إلى الأمن المنشود، وكان الأمن هو الغاية وجماعية العمل هو وسيلة تحقيقه ، فظهرت فكرة الأمن الجماعي محدثةً صدى كبيراً في الفكر القانوني الدولي الذي شهد محاولاتٍ عدة لوضع تعريف يعبر عن جوهر هذه الفكرة التي تقوم على التصدي الجماعي لعضو في جماعة معينة يقوم بانتهاك القيم أو القواعد السائدة فيها، فالأعضاء فيها إنما يدركون بأن الخطر موجه إلى مصالح فرد من أفرادها .وقد نزع جانب من الفقه الدولي إلى حصر جوهر الأمن الجماعي باستخدام القوة المسلحة حين رأى أن الأمن الجماعي" نظام يرتكز على التزام الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية فور تقرير العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك "، وركز فريق فقهي آخر على الإطار التنظيمي الدولي الفعال للأمن الجماعي فعرفه بأنه "نظام فيه تعتمد الدولة في حماية حقوقها

إذا ما تعرضت لخطرٍ خارجيٍ ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس من التضامن والتعاون الدولي المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية . "يمكن القول: إن تحقيق الأمن عبر العمل الجماعي فكرة جذبت اهتمام المجتمع الدولي وجعلت الدول تبحث عن أمنها في إطار التجمعات الإقليمية، كما في حالة الحلف المقدس أو الوفاق الأوروبي، إلا أن الأمر انتقل إلى المنظمات الدولية، حيث أثرت الحربين العالميتين، الأولى والثانية، ونتائجها –إلى حدٍ كبيرٍ– في مفهوم الأمن الجماعي، إذ لم يعد مقبولاً استمرار حالة غياب نظام يضمن التكافل الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فتبلور مفهوم الأمن الجماعي عبر فكرة التنظيم الدولي التي يمكن عدها أداةً لوضع هذا المفهوم حيز التنفيذ عن طريق ما توفره من إطارٍ للتعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء فيها، بل إن العديد من المنظمات الدولية اتخذت من الأمن الجماعي ، وقد شكل قيام عصبة الأمم خطوةً مهمةً على طريق تحقيق فكرة الأمن كمسؤولية أساساً لقيامها مشتركة بين الدول جميعها من خلال إرساء التضامن لردع العدوان، فانطلقت من أن أي عدوان أو تهديد به ضد أي دولة عضو هو عدوان موجه إلى الدول الأعضاء كلّها ومن ثم تقع عليها مسؤولية ، وقد تنوعت الأفكار الواردة في عهد العصبة التي تُشكل أسس تحقيق الأمن التضامن لردعه الجماعي عبر معالجته في نطاقٍ عالميٍ شاملٍ، فمن الحل السلمي للمنازعات الدولية إلى الحد من ظاهرة التسلح إلى تعزيز التعاون بين الدول في شتى المجالات، إلا أن أكثر ما يتجلى به هو نص المادة العاشرة من عهد العصبة بما نص عليه من التزام الدول باحترام وضمان سلامة أقاليم بعضها بعضاً واستقلالها السياسي ضد أي عدوان خارجي، والمادة المادة السادسة عشرة التي تضمنت ، لكن عقباتٍ عديدةٍ حالت دون تدابير متنوعةٍ كوسيلة بيد العصبة لضمان تحقيق هذا الهدف ديمومة العصبة وآمال تحقيق الأمن الجماعي من خلالها لعل أبرزها تحقيق العصبة للصفة العالمية في ظل رفض بعض الدول تحمل مسؤولياتها في ظل نظام أمنٍ جماعيٍ لا تستأثر بالسيطرة عليه، إلى جانب عدم تحريمها الشامل لاستخدام القوة .وعلى الرغم من ذلك كانت

العصبة محاولة لوضع نظام الأمن الجماعي على المحك، ورصد متطلباته، تمهيداً للانتقال إلى تجربةٍ أكثر نضوجاً تمثلت في الأمم المتحدة التي أتت بمنهجية للسلام الاجتماعي والاستقرار الأمني، وزوِدت بوسائل سلميةٍ ، ويقدم الهيثاق لتحقيق غاياتها التي كان على رأسها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين الأمم المتحدة نموذجاً تتكامل عبره مجموعة دعائم لقيام نظام للأمن الجماعي على الصعيد الدولي، يتضمن مجموعة مبادئ تحكم عمل المنظمة وسلوك الدول الأعضاء فيها، وينص على مجموعة أجهزة كل منها مخول لأداء دور في إرساء هذا النظام، لكن يبقى مجلس الأمن صاحب الدور المركزي في تحريك آليات العمل الجماعي، من تدابير قسرية وغير قسرية التي تشكل وسيلةً لضمان السلم والأمن الدوليين والركيزة الأساسية لقيام منظمة الأمم المتحدة [1] .

تدل على أن نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة إن مراجعة أهداف الأمم المتحدة ومبادئها يقوم على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما عن طريق تكريس حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية؛ وتدل في الوقت نفسه على أن من بين الأهداف التي تسعى هذه المنظمة لتحقيقها حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، ومن ثم على الرغم من أن نظام الأمن الجماعي قد أخذ بالحسبان التهديدات العسكرية إلا أنه لم يغفل أهمية الاهتمام بجوانب أخرى غير ذات طابع عسكري، وهو ما أخذ يترسخ يوماً بعد يوم في إطار عمل الأمم المتحدة الأمر الذي يدل على أن مفهوم الأمن الإنساني قد ترعرع في أروقة الأمم المتحدة التي تضم من الأجهزة ما يكفل تطوره وتكريسه .أخرج مفهوم الأمن الإنساني مفهوم الأمن الجماعي من إطاره التقليدي الذي يعرف بالمفهوم السلبي للأمن الجماعي، ويأخذ بالحسبان غياب النزاعات المسلحة الدولية وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، ليضعه في

1- وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست، الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد، مركز 86 الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة 1 ،أبو ظبي، 2009 ،ص5

إطارٍ جديدٍ يهتم إلى جانب ذلك بالفرد كإنسان وما قد تتعرض فهو على سبيل المثال يساوي بين خسارة له إنسانيته من مخاطرٍ فأعطى معاني متعددةٍ للأمن الأرواح البشرية الناجمة عن عنف النزاعات المسلحة وتلك الناجمة عن مخاطر أخرى، كالأوبئة و الفقر والمخاطر البيئية، بل إنه يذهب إلى أن الفارق الوحيد هو أن المخاطر المرتبطة بالفئة الثانية ، وهو ما أطلق لديها قابلية أكبر للانتشار فقد تمتد لتشمل في تهديدها حياة فئة أوسع من البشر عليه جانب من الفقه المفهوم الإيجابي للأمن الجماعي ، هذه المخاطر أوضحها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون " عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة"، الصادر عن الأمم المتحدة عام 2004 الذي أكد أهمية إيجاد نظام مجدد للأمن الجماعي الدولي بأخذ التهديدات الجديدة للأمن بالحسبان وهو ما يشكل جوهر الأمن الإنساني .وبهذه الصورة يصبح الأمن الإنساني مكملاً للمفهوم التقليدي للأمن، بوصفه يعالج مشكلات ويمتلك وسائل لا توجد في ظل المفهوم التقليدي ، كما أنه من الممكن عده وسيلة للجمع بين بنود متعددة على جدول أعمال الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن والتنمية وتحقيق التكامل فيما بينها. ويجب عدم الفصل بين أمن الدول وأمن مواطنيها، فقد يتم تحقيق الأمن على مستوى الدول دون أن يطال ذلك تحقيق أمن مواطنيها، بل قد تكون الدول في بعض الأحيان مصدر تهديدٍ لأمن الأفراد، كما أن أي نظام عالمي للأمن يجب أن يبنى من مستوى القاعدة، أي الأفراد، وحتى القمة أي الدول. [1]

1- يقسم الدكتور زهير الحسني نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة إلى :أ- نظام الأمن الجماعي الإجباري: يضم هذا النظام مجموعة السلطات التي يمارسها مجلس الأمن عبر قراراته الملزمة .ب- نظام الأمن الجماعي الاختياري: ويشترك فيه كل من مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال قراراتهما غير الملزمة .انظر في ذلك: د.زهير الحسني، التدابير المضادة في القانون الدولي، دمشق، 1988 ،دون دار نشر، ص118

المطلب الرابع: الانتقادات التي واجهها مفهوم الأمن الإنساني

يواجه مفهوم الأمن الإنساني العديد من الانتقادات يمكن إجمالها بما يأتي:[1]

- ✓ هو مفهوم نظري غير قابل للتطبيق عملياً وغير قابل للضبط: بموجبه يمكن عد أي شيء تهديد ، لكن من ناحية أخرى يرى جانب من الفقه أنه مفهوم نشأ من للأمن وهو ما يجعل إعماله مستحيلاً عالم الممارسة السياسية وكانت له منذ نشأته غاية عملية ورؤى استراتيجية .
- ✓ ما هو إلا تكرار لمفاهيم أخرى مستقرة: فلا يوجد أي قيمة جديدة يضيفها إلى مفاهيم القانون الدولي والعلاقات الدولية.
- ✓ يتعارض هذا المفهوم مع مقتضيات المصلحة الوطنية للدول: ومن شأنه أن يفتح المجال واسعاً لإعطاء مبرر للتدخل الدولي الإنساني.

وعليه يمكن القول: إن مفهوم الأمن الإنساني رغم أنه يرسي دعائمه يوماً بعد يوم لانبثاقه من أرض الواقع واستجابته لمتطلباته، ورغم أن هنالك العديد من نقاط الاتفاق حول مضمونه، إلا أن معالمه لا تزال في طور التطور حتى يستطيع تعزيز استقلاليته تجاه مفاهيم أخرى كتلك التي تتضمنها منظومة ، متقاطعان لا متطابقان، حقوق الإنسان؛ فرغم التشابه بينهما إلا أن المفهومين، كما سنرى لاحقاً وإن كان هنالك تخوف من أنه سيفتح الباب أمام تطبيقات جديدة للتدخل الدولي الإنساني بغية تحقيق الأمن الإنساني فإن المشكلة في التدخل الدولي الإنساني تكمن في إساءة استخدامه لا في المفهوم نفسه، فهل يمكن التشكيك بسمو القيم التي يكرسها القانون الدولي لحقوق الإنسان؟ لكن في الوقت نفسه يمكن التشكيك بالدعوات التي تنطلق للتدخل في شؤون دول أخرى، سواء من قبل دول منفردة أم من قبل هيئات دولية، لإرساء حقوق الإنسان ووقف انتهاكاتها [2].

---

[1] عبد الحكيم الشرجبي، الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني: دراسة حالة للمجتمع اليمني، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، مرجع سابق، ص43.

[2] – كيت كراوز، المرجع السابق، ص70

مما سبق يمكن القول: إن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب العمل على ثلاثة مستويات مختلفة، فعلى المستوى المحلي لا بدمن التوفيق بين الأمن على مستوى الدولة والأمن الإنساني وإبراز دور المجتمع المدني في العمل على هذا المستوى، وعلى المستوى الإقليمي لا بد من التنسيق والتعاون في حل القضايا التي تتطلب العمل على هذا المستوى كما في حالة التصدي لقضايا اللاجئين والمشكلات الناجمة عنها، أما على المستوى الدولي فتبرز أهمية تعزيز التعاون متعدد الأطراف في تحقيق التنمية ومواجهة الجوع والفقر والمخاطر البيئية والاستجابة للجيل الجديد من التهديدات الأمنية، كما لا بدمن بعض الإصلاحات في نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني ووضع ضوابط لمنع إساءة استخدام هذا المفهوم كمبرر للتدخلات الدولية غير المشروعة في شؤون الدول بذريعة عدم استجابتها لتحقيق متطلبات الأمن الإنساني في سياساتها الداخلية، وذلك في ظل اتساع عناصر هذا المفهوم وعدم وجود توافق دولي حول مضمونه.

إذاً مفهوم الأمن الإنساني يكرس ويطور ويحقق الانسجام بين مفاهيم عدة موجودة في القانون الدولي، فهو يكرس مركز الفرد في القانون الدولي ويتناسب مع العديد من القواعد العرفية والاتفاقية التي تعالج وضعه، سواء كفرد أو كمجموعة أفراد، كما أنه يطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي ويكسبه أبعاداً جديدةً، ومن شأنه التوفيق بين السعي لتحقيق الأمن الجماعي الدولي وحماية حقوق الإنسان بحشد الجهود لجعل ضمان أمن الإنسان وسلامته هي غاية العمل الدولي، لكنه من جهةٍ أخرى من الممكن أن يكون محلاً للجدل في سياق المسائل المرتبطة بالسيادة وحدودها والتدخل الدولي الإنساني، فمن الممكن أن يصبح الأمن الإنساني مبرراً جديداً لممارسة هذا التدخل بحجة عدم قدرة دولة ما على ضمانه لمواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك، فيأتي دور طرف دولي ما، كأن يكون منظمة دولية أو دولة أو مجموعة دول، لتأخذ المبادرة لتحقيقه، وهو ما يؤكد ضرورة وضع ضوابط قانونية لمثل هذا السلوك الذي من المحتمل تطوره وترسيخه على الصعيد الدولي، كما هو الحال في التدخل الدولي الذي يمارس لحماية حقوق الإنسان.

المبحث الثاني : الإطار العام لفهم جائحة كورونا

المطلب الأول : مقدمة عن الأمراض الوبائية والجوائح المستجدة والمنبعثة/المعاودة :

قبل البدء بعرض مقدمة الأمراض الوبائية والجوائح المستجدة والمنبعثة، لابد من التعرف على بعض المصطلحات ذات العالقة :يعرف مصطلح الفاشية (outbreak(بأنه: زيادة أعداد المصابين بمرض معني في منطقة جغرافية محددة أو مجتمع معني عن العدد المتوقع، وقد تصنف حالة مرضية واحدة فقط أو عدد قليل من الحالات "فاشية" يف حال حدثت يف مجتمع يتوقع غياب المرض فيه نهائيا، أو يف مجتمع غاب عنه المرض مدة طويلة وقد تظهر الفاشية يف عدة مجتمعات على نحو متزامن .أما الوباء Epidemic(،(فهو زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع يف مجتمع معني كامل هو الحال مع الفاشية، لكنه يمتد على رقعة جغرافية أوسع .وأما الجائحة Pandemic(،(فتحدث عندما ينتشر الوباء إلى عدة بلدان أو قارات وعادة ما يصاب عدد كبري من السكان .الأمراض المستجدة، هي الأمراض المعدية التي ظهرت جديدا ومل تكن معروفة من قبل، أما الأمراض المنبعثة أو المعاودة، فهي التي عادت إلى الظهور بعد اختفائها، وقد تكون الأمراض المعدية الجديدة نشأت نتيجة لتحول أو تطور مورثات وراثية للكائنات المسببة للمرض من جراثيم وفيروسات وغريها .وقد تعود الأمراض المعدية القديمة والتي كانت نادرة الحدوث أو بعد انقراضها أقوى مما كانت عليه نتيجة عدة عوامل منها: مقاومة العامل المسبب للمرض للأدوية والمضادات الحيوية المستخدمة، أو نتيجة ضعف وانهيار المنظومة الصحية يف المجتمع وغريها من العوامل. وتتمثل خطورة هذه الأمراض المعدية، يف قدرة بعضها على الانتشار السريع مسببة أوبئة وجائحات، مما يشكل خطرا عالميا وتهديدا لألمن الصحي، ملا قد ينتج عنها من خسائر مادية يف الأرواح سواء بشرية

أو حيوانية، وخسائر في الاقتصاد العالمي، وحالات الذعر والهلع بني البرش، وخاصة إن مل يتوفر لها عالج أو لقاح مضاد فعال، مما يجعل السيطرة عليها صعبة جدا.[1]

الفرع الأول : مسببات وأنواع الأمراض المعدية المستجدة والمنبعثة وطرق انتشارها :تشمل الكائنات الحية المسببة للأمراض المعدية كائنات حية دقيقة مثل البكتيريا والفيروسات وفطريات ، وطفيليات، وديدان. وانتقال العدوى يكون بشكل مباشر أو غري مباشر، وقد ينشر المصاب العدوى قبل ظهور أعراض المرض عليه، حيث يكون حامل للمسبب. وفي مايلي تفصيل أكثر عن هذه الممرضات أو المسببات للأمراض المعدية :[2]

- **الجراثيم : Bacteria** وهي كائنات حية دقيقة وحيدة الخلية تسبب نطاقً واسعُ من الأمراض، كأمراض الحَّمى المختلفة، وأمراض تصيب الجهاز الهضمي ناتجة عن تلوث الأطعمة وامتلاء والهواء والرتبة بهذه الجراثيم، وأمراض تصيب الجهاز التنفسي ، وأمراض تسبب التهاب أغشية الدماغ، وغريها من الأمراض الأخرى .
- **الفيروسات : Viruses** الفيروس مسبب للمرض وصغير جدا في الحجم لا يرى إلا تحت المجهر الالكتروني ، ولا يستطيع على الحياة والتكاثر الا داخل خلية حية، لذلك لا يصنف أنه كائن حي. تتسبب الفيروسات بأمراض كثرية، مثل الأنفلونزا، ومرض الإيدز، وشلل الأطفال، الهربس، الورم ألحليمي البشري، وغريها من الأمراض. والأمراض الفيروسية لا تتجاوب للعلاج بالمضادات الحيوية .

[1] us Allergies for Institute National. Heath of Institutes National US Heath National US: In. diseuses émergions-re & émergions of exemples Global. Diseuses Heath of Département States United: DC Washington. 2022-2018. Stratégie Security /Ness/autorité/planning/Preparedness/gov.phe.www://https)2019; Services Humann and NHSSStrategy/Documents.

[2]– مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها –أتلانتا جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية CDC/gov.cdc.www://https

- **الفطريات : Fungi** تتسبب بالعديد من الأمراض الجلدية وأمراض تصيب الجهاز التنفس أو الجهاز العصبي، وغريها.
- **الطفيليات : Parasites** وهي كائنات حية تعيش وتتغذى على حساب كائنات حية أخرى، وتسبب أمراضا مثل الملا ريا أو الدوسنتاريا الأميبية أو أمراض الديدان الطفيلية وغريها .

أما طرق انتشار الأوبئة و الجوائح فقد تكون من خلال :

- ✓ **الاتصال المباشر** : يتم التقاط العْدوى عند الاتصال أو الملامسة المباشرة، مع الاتصال المباشر مع شخص أو حيوان لديه العدوى ، التعرض لشخص آخر والذي يكون مريض ، وقد يكون انتقال العْدوى من شخص مريض عن طريق الملامسة المباشرة أو عن طريق سوائل الجسم ، أو السعال أو العطس .
- ✓ **الاتصال الغير المباشر** : حيث ممكن أن تبقى مسببات الأمراض من جراثيم وفيروسات على الأجسام غير الحية : عند ملس الأسطح الملوثة مثل مقبض الباب، زر المصعد، وغريها من الأسطح.
- ✓ لدغ الحشرات: تعتمد بعض الجراثيم والفيروسات على ناقلات الحشرات مثل :البعوض والبراغيث والقمل لنقل العدوى.
- ✓ طعام وماء ملوثان: تسمح آلية النقل هذه بنشر الجراثيم والفيروسات للعديد من الناس . وتشمل مجموعات الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة أكثر من غريهم، الأشخاص المصابين بأمراضٍ المناعة الذاتية، والأشخاص الذين يتلقون علاجات تحتوي على ستريويدات، والأشخاص الذين يتلقون علاجات مضادة للسرطان، والأشخاص الذين أجروا عمليات لزراعة الأعضاء ومرضى نقص المناعة البشرية /الإيدز، وكبار السن[1].

1- نفس المرجع السابق : مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها

الفرع الثاني : ظهور وتوسع جائحة كورونا

فيروس كورونا المستجد كوفيد– 19 هو فيروس من سلالة كورونا والتي تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة، تم التعرف عليه لأول مرة عبر عدد من المصابين بأعراض الالتهاب الرئوي في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي .وقد بدأ تفشي فيروس كورونا في الصين، قبل أن ينتشر إلى ما يزيد على 145 دولة في شتى أرجاء العالم ويتسبب في سيل من الوافيات يرتفع مع مرور كل يوم، ومع تواصل اجتياح هذا الفيروس لدول العالم، وسقوطها واحدة تلو الأخرى في معركة مواجهته، سجل المحيط الإقليمي والدولي تطورات ملحوظة على كافة المستويات.

فما كان من الجزائر سوى أن تتماشى وهذه التطورات وذلك عبر اتخاذها حزمة من الإجراءات الاحترازية والتدابير التي جاءت بشكل استباقي ومتسلسل ، همت جميع القطاعات وذلك بهدف احتواء التداعيات السلبية للجائحة .إن الجزائر لن تكون في منأى عن المخلفات التي ستتمخض عن هذا الفيروس، وذلك يبرز جليا في ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار الفيروس على اقتصاديات دول العالم الأمر الذي ستكون له تداعيات مستقبلية على وضعيات الدول وعلاقاتها داخل المنتظم الدولي، لكن الحديث عن هذا يعد سابق لأوانه إذ أن الوضعية آنذاك تستدعي احتواء الوباء بدرجة أولى، ثم الانتقال فيما بعد لقياس أثر الجائحة ووضع سيناريوهات تلخص لحجم الخسائر المحتملة تمكن فيما بعد من رسم سياسات لتجاوز هذه المرحلة و مع الانتشار الواسع لجائحة كورونا ظهر مصطلح مناعة القطيع عبر وسائل الإعلام العالمية على لسان رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون"، الرافض لسياسات الحجر الصّحي والتباعد الاجتماعي الداعية لها منظمة الصّحة العالمية كإجراء وقائي لتفادي انتشار الوباء، وسط آراء متضاربة تطالب إحداها بأن يحذو العالم "الطريقة الصينية" كتجربة وقائية فاعلة، أو يعتمد سياسة السويد التي لم تمنعها أعداد ضحايا فيروس كورونا المتصاعدة لرفض سياسات الحجر الصّحي، مكتفية بتقديم النصائح والإرشادات لمواطنيهم في إتباع سبل الوقاية الذاتية والتمسك بالمسؤولية الفردية تجاه الصّحة

العامة، فاتحة المجال الاجتماعي والاقتصادي للقطاعات المختلفة، مرتكزة بقدرة النظام الصّحي للمملكة على استعياب الارتدادات السريعة التي تخلفها الأمراض والأوبئة بما فيها كوفيد-19[1].

المطلب الثالث : جائحة الكورونا كقضية أمنية

بات من الواضح أن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد غيّر موازين أولويات الأمن الوطني في عدد كبير من بلدان العالم، ما دفع الحكومات إلى وضع استراتيجيات طارئة لمواجهة هذا العدو الخفي الذي يهدد أمن الشعوب وسلامتها في الدول المتقدمة وغير المتقدمة على حد سواء. ولا يعني هذا التغير المؤقت في أولويات الأمن الوطني أنّ التحديات والمخاطر الأمنية التقليدية، مثل الحروب والإرهاب والجريمة المنظمة والتجسس وغيرها، لم تعد موجودة؛ إذ إن استراتيجيات وتكتيكات الردع والدفاع المتمثلة بالجيوش والتسلح التقليدي وغير التقليدي والتحالفات العسكرية وأجهزة الاستخبارات وغيرها لم تتغير، لكن تغيرت أساليب إدارتها وتدريب كوادرها. ويُظهر الشكل (1) نسب تقلّص ميزانيات الدفاع في أغلب دول الاتحاد الأوروبي التي تأثرت بتداعيات الركود الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2008-2012، مقارنةً بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي GDP لكل دولة .ومن المتوقع أن يكون لوباء كورونا أثرٌ مشابه في ميزانيات الدفاع في العديد من دول العالم. ويمكننا القول إن انتشار فيروس كورونا، بشكل متسارع، اختبر جاهزية أنظمة الأمن الصحي والمحلي والدفاع في عدد من دول العالم المختلفة، على نحوٍ أثارَ العديد من الأسئلة حول مستقبل مفهوم الأمن الوطني واستراتيجيات الردع والدفاع، بعد أن فرض واقعًا جديدًا في الفضاءين الملموس والافتراضي.

1 – أنظر حفناوي نصري،أثر كورونا كوفيد 19 –على علاقات العمل ،جريدة الشغل رقم 43 ليوم –04-22 ،2020، ص4.

الفرع الاول : الأمن الدولي في زمن وباء فيروس كورونا

على المستوى الدولي، مثّل انتشار فيروس كورونا تحديًا كبيرًا لقطاع الصحة، حيث إن مستويات الأمن الصحي في دول العالم المختلفة متفاوتة على نحو بعيد. وبسبب سرعة انتشار فيروس كوفيد– 19العابرة للحدود، فأن فشل النظام الصحي في دولة ما يهدد الأمن الصحي العالمي وليس فقط تلك الدولة. وفي الوقت نفسه، تأثر الأمن الاقتصادي للدول والأفراد تأثرًا مباشرًا بسبب توقف عجلة التجارة ما بين الدول وفيها. أما قطاع الأمن التقليدي المتمثل بالردع التقليدي والنووي والدفاع والاستخبارات ومكافحة التجسس وغيرها، فقد تأثر أيضًا بتداعيات وباء فيروس كورونا. ومع تسجيل أول حالة وفاة بسبب الفيروس لجندي بحّار على متن الناقلة الأميركية "يو إس إس ثيودور روزفلت"، بات واضحًا حجم خطر هذا الوباء ليس فقط على الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأميركية وقدرتها على الدفاع والردع ضد التهديدات الخارجية والمحافظة على تفوقها العسكري العالمي، ولكن على الأمن والاستقرار الدوليين أيضاً . ويصبح الخطر أكبر في حال انتشار الفيروس بين أفراد طواقم بحّارة الغواصات النووية التي تجوب أعماق البحار على نحو مستمر للمحافظة على عنصر المفاجأة ضمن استراتيجية الردع النووي.

وفي سياق آخر، مثّلت إصابة رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، بفيروس كورونا وإمكانية بقائه في المستشفى فترةً طويلة بسبب الفيروس، تحديًا أمنيًا ينذر بغيابٍ محتمل للقيادة التي تمتلك صلاحية اتخاذ قرار استخدام الأسلحة الاستراتيجية ومنها النووية في حال اندلاع حرب مع خصوم المملكة المتحدة. وبينما توجد بروتوكولات وآليات معينة تتبعها المملكة المتحدة في حال اندلاع مواجهة بالأسلحة النووية، بات واضحًا أن انتشار فيروس كورونا أجبر العديد من الدول الكبرى والمتوسطة والصغيرة على مراجعة خططها وأولوياتها الأمنية وتحديثها. وفي ضوء تداعيات وباء فيروس كورونا على أمن شعوب العالم وسلامتها، أصبحت التحالفات الأمنية والاقتصادية بين الدول مهمة أكثر من أي وقت

مضى، لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية وتعزيز قوة الردع التقليدي والسيبراني والنووي وتعزيز التبادل التجاري خصوصاً في أوقات الأزمات . [1]

الفرع الثاني : مفهوم الأمن بعد وباء فيروس كورونا

يمكن القول إن بعض التغيرات التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد، مثل الاعتماد الكبير والمفاجئ على التكنولوجيا الرقمية في إدارة مؤسسات الدولة الحيوية والأمنية وتبنّي آليات مبتكرة في إدارة الملف الأمني، هي تغيرات طارئة سوف تتلاشى مع انحسار خطر الوباء على الصحة العامة. وفي المقابل، من المرجح أن يترك الوباء آثارًا دائمة في مفاهيم الأمن وأولوياته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

لقد كشف وباء فيروس كورونا العديد من الثغرات في أنظمة الأمن والبنى التحتية الحيوية في العديد من دول العالم، وفي الوقت نفسه، سلّط الضوء على الأهمية المتزايدة للفضاء الافتراضي وأمنه السيبراني، إضافة إلى أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاعات الأمن المختلفة والبنى التحتية الحيوية. وفي المقابل، وضع وباء فيروس كورونا أنظمة الحكم المختلفة، الديمقراطية والشمولية على حد سواء، أمام تحدي المحافظة على أمن الدولة والصحة العامة والاقتصاد مقابل حماية الحريات، خصوصًا في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية نستخلص من القراءة الأولية لتداعيات وباء فيروس كورونا المستجد على الأمن أن الميزانيات الدفاعية سوف تتأثر سلبيًا في عدد من دول العالم. وهذا التقلص في الميزانيات غالبًا ما نلمس آثاره في مستوى قوة الردع والدفاع في هذه الدول، وفاعلية دورها في تحالفاتها الإقليمية والدولية. فعندما تقرر دولة مثل الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، تقليص ميزانيتها الدفاعية (تقليص عدد الجنود أو قواعدها في الخارج)، يتفاعل الأمن والاستقرار الدوليان مع هذه التغيرات أفقيًا وعموديًا. وعندما تضطر الدول الكبرى أو

[1] – حمد الدوراني، "الإمارات جندت خبراء هجمات ضد قطر منذ 2014"، أجرى الحوار طه حسين، الشرق، 3/3/2020

المتوسطة أو الصغيرة إلى تقليص ميزانياتها الدفاعية بسبب تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي، تتأثر خريطة التحالفات بين الدول ومعها موازين القوى الإقليمية والدولية.

ومن أجل فهمٍ أعمق لآثار وباء فيروس كورونا في الأمن، يتعين إجراء دراسات استشرافية لفهم التداعيات المحتملة للأوبئة على الأمن الوطني وسُبل تعزيز جاهزية مؤسسات الدولة المختلفة والأفراد للتعامل مع مثل هذه التحديات من خلال إعادة تقييم الاستراتيجيات الأمنية الحالية، ومراجعة تحديد أولويات الأمن الوطني وموازينه، وتخصيص الميزانيات المالية للتدريب وتوفير البنى التحتية المناسبة لها، إضافة إلى العمل على سد الثغرات التي ظهرت أثناء وباء فيروس كورونا وتعزيز "الخواصر" الرخوة التي تم التعرف إليها خلال هذه الأزمة .

الفصل الثاني : اثر جائحة الكورونا على الأمن الاقتصادي نموذجا

يشمل هذا الفصل دراسة الآثار الاقتصادية للجائحة على الصعيد العالمي وكذا انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر كنموذج للدراسة.

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية للجائحة

المطلب الأول : آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي :

أدت إجراءات وتدابير مواجهة جائحة كورونا خلال الربع الأول 2020 إلى تباطؤ نمو الاقتصاد ألعاملي، فمن من المتوقع حسب صندوق النقد الدولي أن يشهد انكماشا حادا بواقع – 3(%تراجع إجمالي الناتج العالمي(سنة 2020 ،لتسبب هذهِ ق الجائحة أزمة اقتصادية عالمية من خلال التراجع الحاد في كل من الطلب الكلي، الاستهلاك والانفاق العام، سلاسل التوريد ، قطاعِ التصنيع العالمي والخدمات، جارة الدولية عائدات السياحة، حركة التدفقات الاستثمارات الأجنبية، تراجع مؤشرات الأسواق المالية العالمية و أسعار النفط .ومثلما فيروس كورونا معِد على المستوى الصحي فقد كان معد اقتصاديا بين البلدان ليشكل من خلال تأثر اقتصادياتها على مستوياتها المحلية أزمة اقتصاد عالمية عبر قنوات التأثير المتبادل، وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي،وهي :

الفرع الأول: الترابط المالي[1]

وقد طال تأثيرها المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت هي الأخرى أسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008،وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

1– بلخير محمد أية عودية ، التحليل الإقتصادي لمبدأ حماية التّوقّعات المشروعة، المرجع السابق، ص 06 .

الفرع الثاني : قطاع الصناعة : [1]

من المتوقع أن ينخفض نمو التصنيع العالمي الذي كان قد تباطأ بالفعل سنة 2019 نتيجة التوترات التجارية بين الاقتصاديات المهيمنة بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا ، فطوال سنة 2019 ،كان التصنيع العالمي يشهد نموا في الإنتاج ثابتا ، حيث سجلت البلدان الصناعية بشكلُ خاص انكماشا ملحوظا في الإنتاج، ظهر معدلات نمو ربع سنوية عالية تجاوزت ولا تزال الصين ب 5 %في نهاية العام، وفي الشهرينً الأولين من سنة 2020 في الإنتاج ا حاد أظهرت الصين انخفاض مع بداية إغلاق ووهان ومناطق أخرى لاحتواء الفيروس في نفسً الوقت .

و بالنسبة للبلدان الصناعية المجمعة إلى مجموعات البلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا، فال يمكن قياس الآثار المباشرة لجائحة كورونا بأحدث بيانات فيفري 2020 ،حيث باشرت معظم البلدان القيود الاقتصادية شهر مارس، وبالرغم من ذلك بدأت هذه البلدان عام 2020 مع مزيد من الانخفاضات في الإنتاج التصنيعي؛ كما يظهر إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي بشكل رئيسي عن حصة كبيرة من الصين في التصنيع العالمي انتاجا يعرف انخفاضا حادً كون قطاع التصنيع العالمي وبسبب جائحة كورونا سيتأثر من ثالثة جوانب:

- تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس عل قلب التصنيع فيا لعالم (شرق آسيا)وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العمالقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.
- ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل منهمَ في الحصول على المداخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة، ومن ثم صعوبة أكبر وأكثر تكلفة تأثرً بعضً بعضها .
- ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في سيطر على المستهلكين والمستثمرين.

1- نفس المرجع، ص8.

الفرع الثالث :السياحة والنقل:

حيث تؤثر الجائحة على كل من الطلب والعرض العاملين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول وغلق العديد من المطارات حول العالم .أما على مستوى الاقتصاد المحلي للدول فيؤثر الفيروس من خلال ثلاث قنوات:

- ✓ إعاقة النشاط الاقتصادي:وذلك عبر إعاقة كل من الإنتاج، الخدمات، المواصلات، النقل، السياحة والتسوق وإضعاف العرضُ والطلب.
- ✓ حيث العديد من المدن وضعت تحت حظر التجول وتحولت إلى مدن أشباح كما شهدنا في الصين وإيطاليا و العدد أخذ في الازدياد حول العالم.
- ✓ تكاليف التصدي والاحتواء :من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع.
- ✓ الثقة واليقين: فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة،ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة .وسنحاول تفصيل وتحديد أهم الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

الفرع الرابع : قطاع التجارة :

أكدت التحاليل قد التي أجراها فريق من الخبراء الاقتصاديين المتخصصين في قطاع التجارة والتابع للمفوضية الأوروبية انخفاضا بنسبة 7.9 ٪في التجارة العالمية سنة 2020 ،وبالنسبة لالتحاد الأوروبي ينتج عن الانكماش الاقتصادي المتوقع والمتعلق بالجائحة انخفاضا بنسبتي 2.9 ٪و 8.8 ٪في كل من صادراته وارداته من سلع وخدمات من ونحو خارج الاتحاد الأوروبي سنة 2020 ،أي ما يعادل انخفاضا في الصادرات بحوالي 285 مليار يورو و 240 مليار يورو في الواردات خارج الاتحاد الأوروبي (السلع و الخدمات مجتمعة) . [1]

[1] - استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء (فيروس كورونا) ، تحت شعار ازدهار البلدان كرامة للإنسان، منشورات الأمم المتحدة الإسكوا " ESCWA، 2020"

وقد توصلت تقديرات هذا الفريق إلى أن صادرات القطاعات الأولية بخلاف الطاقة وتجارة الخدمات كانت أقلً تأثرا من نشاطات قطاع التصنيع والتي يشهد معظمها انكماش الصادرات بأزيد من 10٪ ،وأن معدات النقل والآلات الكهربائية تتأثر بشدة كما قامت أمانة منظمة التجارة العامية ا مؤخرا بمحاكاة الآثار الاقتصادية المحتملة لجائحة كورونا على التجارة الدولية، متوقعة أن تنخفض التجارة العالمية للبضائع بنسبة تتراوح بين 13 ٪و32 ٪سنة 2020،ومقارنة بتقديرات المفوضية الأوروبية تتوقع أن تنخفض الصادرات الأوروبية بنسبة تتراوح من 12 ٪إلى 33 ٪وارداتها بنسبة تتراوح بين 10 ٪إلى 25 ٪حسب الافتراضات حول طول وخطورة أزمة الجائحة ووفقا لسيناريوهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تعتمد توقعات المنظمة وبشكل كبير على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتي عادة ما تكون مستمدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مناطق مختلفة كمدخلات في نموذج توقعات التجارة.

المطلب الثاني : استشراف الوضع الاقتصادي العالمي في ظل جائحة كورونا:

فيروس حل كورونا على دول العالم، ليشكل ليس فقط أزمة صحي فحسب، بل أزمة اقتصادية عالمية لها أثر هائل على كل اقتصاديات البلدان، وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم السيناريوهات المحتملة لتفشي هذه الجائحة العالمية، وما تأثيرها على الاقتصاد العالمي خاصة على المدى المتوسط بنهاية سنة 2020 ،وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي للحاضر على المستقبل القريب،من خلال تقديم سيناريو متشائم في حالة عدم السيطرة عل الفيروس في نهاية سنة 2020 ، وآخر متفائل في حالة السيطرة عليه خلال هذه الفترة[1].

1 استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء (فيروس كورونا) ، تحت شعار ازدهار البلدان كرامة للإنسان، منشورات الأمم المتحدة الإسكوا " ESCWA، 2020" .

الفرع الأول : السيناريو المتشائم (عدم السيطرة على الفيروس في نهاية سنة 2020) ويمكن تقسيم هذا السيناريو الى تصورين :

التصور الأول: يتمثل في حالة تواصل إجراءات الحجر الصحي الكلي والجزئي للتخفيف من انتشار الفيروس.

التصور الثاني: يتمحور حول حدوث موجة ثانية لانتشار الفيروس خاصة عند تغير المناخ في منتصف الخريف، وهذا فافتراض انه سيستمر تفشي الفيروس إلى قرب نهاية العام الحالي، حيث سيكون من الصعب إنتاج عقاقير أو أمصال تؤدي للسيطرة عليه.

تواصل إجراءات الحجر الصحي (الكلي والجزئي) للتخفيف من انتشار الفيروس في نهاية سنة 2020: إن عزل العديد من الدول عن بعضها البعض بعد إغلاق الحدود وتعليق العديد من الرحالات الجوية، و ا على فرض قيود والتباعد الاجتماعي المنتهج حيث الملايين من البشر في الحجر الصحي من قبل 90 %من دول العالم المتضررة من هذه الجائحة،وإقفال الجامعات والمدارس والأماكن العامة والمقامات الدينية والأنشطة الرياضية والمرافق السياحية والمطارات، و المصانع والمراكز التجارية إل بطاء انتقال العدوى، هذا ما سيؤثر على الاقتصاد العالمي بالتدهور والانخفاض، خاصة مقارنة ب التنبؤات الاقتصادية قبل تفشي الفيروس من عدة أوجه، وسنركز في هذه الدراسة على الأثر المتوقع في الميدان الاقتصادي على المدى المتوسط و تعكس تنبؤات الاقتصاد العالمي الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي فهمنا الحالي مسار الجائحة وإجراءات الصحة العامة اللازمة لإبطاء انتشار الفيروس وحماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية كي تتعامل معها على نحو فعال،وفي هذا الصدد ينبغي أن تقوم جميع الحكومات بالإنفاق اللازم على الرعاية الصحية بشكل كاف لتلبية احتياجات السكان بغض النظر على الحيز المالي المتاح لها في هذه الفترة، ونجد بعض الدول خاصة النامية منها ستوجه ميزانيات عدة قطاعات مثل السياحة والرياضة والتعليم إلى قطاع الصحة ألنه يعتبر أولوية في هذه الفترة، مما يعطي نظام الرعاية الصحية وقتا كافيا للتعامل مع طفرة الطلب على خدماته وإمهال الباحثين وقتا كافيا لمحاولة إيجاد أدوية ولقاح، ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات على تهيئة السبيل لتعافي

الاقتصاد، وهذه الإجراءات يمكن أن تخفف من تأثير كوفيد – 19 الاقتصادي بما يتراوح من 30 %إلى 40 ،%أي تقليل الخسائر الاقتصادية العالمية بسبب الوباء بما يتراوح من 1.4 تريليون إلى 4.5 تريليون دولار خلال نهاية السنة الحالية.

ومن المرجح جدا أن يمر الاقتصاد العالمي هذا العام حسب هذا السيناريو بأسوأ ركود وانكماش ض له منذ سنوات رَّ عَ ت "الكساد الكبير" متجاوزا في ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ،وهذا إسنادا الى العديد من دراسات المراكز البحثية والمحللين الاقتصاديين الذين قرروا إعادة النظر في التوقعات الخاصة بنمو الاقتصاد العالمي في سنة 2020 ،وهذا بخلاف التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي الأخيرة، بحيث تتوقع مؤسسة أكسفورد للاقتصاد أن تراجع معدلات نمو الاقتصاد ألعاملي بنحو انخفاض بـ 2.1 نقطة مئوية ليصل معدل النمو إلى 1.2 %في سنة 2020 و 4.1 نقطة مئوية ليصل الى 2 % في سنة 2021 ،وبهذا ستتراجع معدلات نمو الاقتصاديات المتقدمة و مجموعة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بـ 4.1 نقطة مئوية .[1]

الفرع الثاني : التعايش مع الفيروس وإصابة أكبر عدد ممكن من سكان العالم (مناعة القطيع)

مناعة القطيع (مناعة المجتمع) مباشرة هي شكل من أشكال الحماية غير من هذه الجائحة، بحيث سيكتسب سكان العالمُ نسبة كبيرة منه مناعة ويوفر حماية للأفراد الذين ليس لديهم مناعة ،مما يجعل هذا الفيروس يسبب لإصابة بها سابقة للمرض، وهذاُ ما ساعد في عدم نقل هؤلاء الأشخاص للمرض،وبأي احتمال أن تتوقف سلاسل العدوى حسب هذا السيناريو نهاية سنةُ تاليي 2020 ، وهذا برفع إجراءات الحجر نهائيا، مما يؤدي إلى توقف أو إبطاء انتشار هذه الجائحة العالمية، لما زادت نسبة الأفراد الذينُ لديهم مناعة في المجتمع، وبهذا كلما قل احتمال اختلاط الأفراد الذين يعتبرون ناقلين للفيروس، مع أشخاص يمتلكون مناعة حمايتهم من العدوى، ولكن هذا الإجراء لديه بعض الآثار السلبية على بعض الأفراد الذين لم يكتسبوا مناعة ضد هذا الفيروسُ

1 -نفس المرجع:استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء (فيروس كورونا) ، تحت شعار ازدهار البلدان كرامة للإنسان، منشورات الأمم المتحدة الإسكوا " ESCWA، 2020" .

لأسباب طبية مثل نقص المناعة أو تثبيط المناعة، مناعة القطيع مهمة لهذه الفئة لذلك تعتبر وسيلة حمايةُ الأفراد، حيث مناعة القطيع تقي تدريجي تحد من المرض بين السكان في جميع أنحاء العالم، ً ،فإنُ عين مصيرية لهم عند الوصول إلى حِد ما و يؤديٍ إلى انخفاض تدريجي في عدد حالات العدوى حتى تصل إلى صفر،وساهمت مناعة القطيع في استئصال مرض الجدري في عام 1977 ، كما ساهمت أيضا في تقليل انتشار العديد من الأمراض الأخرى ، ُ ويمكن تطبيق مناعة القطيع فقط على الأمراض السارية المرض القادر على الانتقال من شخص لآخر [1] .

مما سبق يمكن القول أن جائحة كورونا قد أحدثت أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى ركود اقتصادي عاملي حاد خلال النصف الأول من سنة 2020 ،من خلال تراجع كل من العرض والطلب الكليين، الاستهلاك والإنفاقِ العام، التجارة الدوليةِ قطاع التصنيع العالمي والخدمات، قطاع النقل و عائدات السياحة، تدفقات الأموال، سلاسل التوريد ،الاستثمارات الأجنبية، تراجع أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية العالمية؛ ، ويمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى التأثير على الاستقرار المالي العالمي .وهنا كدرجة كبيرة من عدم اليقين فيا لوقت الراهن حول مدى حدة الآثار وطول مدتها، فالتوقعات قد ظلت تتغير من شهر إلى آخر، حيث تضمنت عمليات القياس الآني والتنبؤ في تقارير المنظمات العالمية وأهم الدراسات مجموعة واسعة من البيانات، تجسد محددات ومؤشرات متنوعة يتم تحديثها باستمرار لدمج إصدارات البيانات الجديدة،مما يعكس احتمالات تدهور الاقتصاد العالمي مع كل إصدار جديد وهذا على الأقل خلال المدى القصير .فقد أفقدت جائحة كورونا العالم توازنه، وكشفت عن ضعف آليات المواجهة ملثل هذه الأزمات، لا سيما وأنها وضعت البلدان أمام خيارين، إما عرقلة النشاط الاقتصادي بتفعيل تدابير وإجراءات محاصرة الفيروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو وعدم الاهتمام بصحة البشر، ما أجبر الدول على تنفيذ

[1] - أسماء حسن الخولي.)29 05 ,2020 .)الاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية: التحولات والسيناريوهات المتوقعة.

سياسات وتحمل المزيد من التكاليف لإيجاد التوليفة الأنسب التي تضمن الموازنة بين كال الخيارين .

المبحث الثاني : انعكاسات جائحة كورونا على الأمن الاقتصادي الجزائري

شهد العلم في نهاية سنة 2019 ظهور فيروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية والذي ما لبث أن انتشر في باقي دول العالم مرورا بأوربا وإفريقيا ووصولا إلى الأمريكيتين، ليتحول إلى جائحة عالمية أصابت كل دول العالم بلا استثناء ليفوق عتبة الستة ملايين مصاب بنهاية ماي 2020وأكثر من 370 ألف وفاة، وفي ظل غياب أي لقاح أو علاج فعال للفيروس؛ وأمام سرعة الانتشار الكبيرة التي يتميز بها الفيروس الجديد لم تجد غالبية الدول من حل إلا فرض الحجر الصحي الشامل على مواطنيها، وهذا ما نتج عنه توقف شبه كلي للاقتصاد وتوقف غالبية النشاطات الاقتصادية كالنقل العام والخاص والخدمات بمختلف أنواعها وإغلاق المحلات التجارية وتعطل الإنتاج في العديد من المصانع والشركات، وكل هذا سيؤدي في النهاية إلى حالة من الانكماش والركود الاقتصادي حيث اظهر تقرير لصندوق النقد الدولي شر منتصف أفريل عن آفاق نمو الاقتصاد العالمي 2020 عن توقع بانكماش اقتصادي عالمي يصل إلى 3 بالمائة خلال سنة2020 والجزائر على غرار باقي دول العالم شهدت ظهور وانتشار الفيروس المستجد فيها في فيفري 2020 ليصل عدد المصابين إلى أكثر من 9000 مصاب نهاية شهر ماي 2020، وقد صاحب هذا الانتشار الكبير للفيروس إجراءات حكومية تمثلت في فرض حجر صحي جزئي على كامل البلاد وتوقيف حركة النقل العمومي والخاص

مع أمر بإغلاق المحلات التجارية ووقف الأنشطة الاقتصادية لمنع تجمع الناس تفاديا لمزيد من انتشار الفيروس، وهذا ما أدى إلى توقف مصادر الدخل للعديد من العائلات والأفراد مع استمرار حلة الإغلاق الذي قد يجبر مثل هؤلاء الأفراد إلى البحث عن مصادر أخرى خارج للدخل الأطر الرسمية التي تم توقيفها، وبالتالي التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الموازية.

المطلب الأول : كرونولوجيا ظهور وتطور وباء كورونا في الجزائر

تأخر السّلطات الجزائرية في إدراك المخاطر الصّحية التي يخلفها فيروس كورونا على نظام الرعاية الطبي، تجسدت في تصريح وزير النقل الجزائري للإعلام زعم فيه "أنّ الوباء سينجلي مع بداية ارتفاع لدرجة الحرارة" في الأيام والأسابيع المقبلة، مستهينا بحالة الهلع العالمية تجاه الجائحة، لم تتحقق نبوءة الوزير المخالفة لمعايير الالتزام المعرفي بالرجوع إلى "الخبراء المعنيين بالأوبئة"، لتلعن وكالة الأرصاد الجوية الجزائرية عن تساقط أمطار غزيرة منذرة بفيضانات عارمة في المناطق المحلية المتضررة من فيروس كورونا، كما أنّ الوزير تغافل عن الإصابات المعلنة بمنطقة الخليج العربي التي تبلغ معدلات درجات الحرارة مع منتصف أبريل/نيسان أواخر الثلاتينات، إلى جانب التقارير الأممية لمنظمة الصّحة العالمية المبينة بأنّ ارتفاع درجات الحرارة لن يؤثر في سلسلة انتشار فيروس كورونا، وأنّ المنحى التصاعدي للعدوى سيبدأ من الأسابيع التي يتم فيها رصد أولى حالات الإصابة.

الفرع الأول: ظهور كوفيد- 19 في الجزائر[1]

قبل العثور على حالة المريض صفر، زعم بعض النشطاء أنّ "موجة الصقيع" التي اجتاحت الجزائر بداية عام 2020 عقب ندرة شديدة في كميات الأمطار الموسمية، أدت إلى ظهور أعراض غريبة على الصّحة الفردية، بسبب نكوص الطبيعة التي منيت بها الجزائر منذ شهر يناير/كانون الثاني، صاحب موجة الصقيع جفاف في الحلق مع حرقة إلى جانب صداع وبعض الحمى، تم تشخيصها طبيا على أنّها أعراض طبيعية مرتبطة بالأنفلونزا الموسمية، بعيدا عن التحقيقات الطبية والكشوفات اللازمة لتحديد "المصاب كوفيد- 0/19" لخريطة انتشار فيروس كورونا، ولأنّ النظام الصّحي الجزائري لا يمتلك القدرات الكافية لترصد فيروس كورونا مبكرا، بدت الإصابات تلك كحالات اعتيادية يتداوى المستمرضون بها بأدوية الإنفلونزا، في وقت أخذت مستويات منحنيات العدوى في العالم تتصاعد بشكل رهيب، متجاوزة بعض المناطق "عتبة التوازن

[1] - ضيف هلا رمزي) 2016 ،)موجبات الحجرالصحي في الفقه الإسالمي والششري الجزائري، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 22 ،السنة 13 ،الواد، الجزائر، ص ص 45-62.

الصّحي" المرتبطة بالقدرات الاستعجالية لأنظمة الرعاية الطبية، لا "ذروة تفشي الوباء" التي بدأت تشكل منحنيات متقاربة مخلفة وراءها تساؤلات حول إمكانية الدول العربية من رصدها.

كما أنّ الهوامش المدنية انبرت لإيصال المساعدات للعوائل المحتاجة والفئات المتضررة من العزل، حارمة "طواقم قوافلها" من أدنى مستويات الوقاية الصّحية، وبدل أن يتم تأطير "الوضع المستجد" كما زعمت جهات إدارتها ومرافقتها "للحراك السلمي"، والتوجه نحو "تطعيم المنظومة الصّحية" ودعمها بمساعدات بشرية وتقنية مستعجلة، بقيت الشعبوية تأخذ تمظهراتها في شتى المبادرات الحكومية والشعبية على حد سواء، كي ترسم لوحات اعتباطية ومفتعلة للمناعة الجماعية، ووقف الأطباء والممرضون "العموميون" في عين العاصفة يذودون بما استطاعوه حيلة للحد من سقوط ضحايا جدد للوباء، في حين خذل الكثير من الأطباء الخواص قسمهم والتزامهم الأخلاقي تجاه المآسي التي تصيب الإنسانية، مهرولين نحو صفحات استشارية بمواقع التواصل الاجتماعي التي تفشت فيها أرقام ضحايا كوفيد-19.

اعتمدت الجزائر بروتوكول علاج فيروس كورونا "الكلوروكين" الذي أظهر فعاليته في علاج بعض المصابين، غير أنّ منظمة الصّحة المقرة لفاعلية دواء الملاريا ما زالت متمسكة بالإجراءات الاستباقية للتباعد الاجتماعي، والتي ترتب عنها اختلالات اجتماعية وخسائر اقتصادية ضخمة بالعالم، حيث أعلنت دول كثيرة تمديد الحجر الصّحي إلى منتصف مايو/آيار المقبل كإجراء احترازي؛ بينما تنتظر أوساط عدة قرار رئيس الجمهورية تمديد فترة الحجر الصّحي الموصى بها من جهات علمية وطبية، تتوجه أعين المجتمع الجزائري نحو اللجنة العليا للإفتاء لإعلان استقبال شهر رمضان، ممارسا حياته الطبيعية في زمن الكورونا بكثير من الاستخفاف واللامبالاة.

الفرع الثاني: الخط الزمني لفيروس كورونا في الجزائر خلال الشهر الأول من ظهوره [1]

سنستعرض هنا المسار الزمني لفيروس كورونا في الجزائر مند ظهور أول حالة بالجزائر في 25 فيفري 2020 إلى غاية تاريخ 30 مارس 2020 ،وذلك بعرض أهم الإحصائيات لعدد الإصابات بالفيروس وانتشارها الجغرافي، بالإضافة إلى عدد الوفيات والحالات التي تماثلت للشفاء:

- ✓ 25 فيفري 2020 :أكدت الدولة الجزائرية أول إصابة بفيروس كورونا لدى رجل إيطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في 17 فبراير 2020 ،وقامت الجزائر بترحيله في 28 فبراير من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة بعد أن تعرض للحجر الصحي حتى تلك الفترة.
- ✓ يوم الاثنين 2 مارس2020 :صدر تصريح رسمي عن إصابتين جديدتين الام (53 عاما) وابنتها(24 عاما) انتقلت العدوى إليهما من قريب لهما مقيم بفرنسا بالغ من العمر 82 سنة قدم لزيارتهما في الفترة ما بين 14 إلى 21 فبراير في والية البليدة، والتي تأكدت إصابتهما بفيروس كورونا بعد عودتهما إلى فرنسا في 21 فبراير. ليصل العدد الكلي لـ 5 إصابات مؤكدة.
- ✓ في 3 مارس2020 :تأكيد ثالث إصابات جديدة بفيروس كورونا ليرتفع عدد الإصابات في الجزائر إلى 8 أشخاص .
- ✓ يوم الأربعاء 4 مارس 2020 :سجلت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات 4 إصابات جديدة، ووفقا للوزارة هم من ذات العائلة ليرتفع العدد الكلي للإصابات إلى 12 إصابة، فيما صرحت مساء عن خمسة إصابات جديدة بالفيروس ليرتفع العدد الكلي في ذات اليوم إلى 17 إصابة مؤكدة. وقد صرح مدير الصحة بمعسكر بوجود إصابتان مؤكدتان بفيروس كورونا، ويتعلق الأمر بسيدة تبلغ من العمر 78 سنة، وابنتها 54 سنة.
- ✓ يوم السبت 7 مارس2020 :صرحت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حالتين جديدتين مؤكدتين، حيث تنتمي الحالة الأولى للعائلة السابقة والحالة الثانية لشخص عائد من إحدى البلدان الأوروبية ليرتفع العدد الكلي في ذات اليوم إلى 19 إصابة مؤكدة.

---

1 – نور الدين قدور رافع : الجزائر وإجراءات احتواء فيروس كورونا

- ✓ 8 مارس 2020 :تأكيد إصابة جديدة بالفيروس ليصبح عدد المصابين المؤكدين 20 إصابة.
- ✓ 11 مارس2020 :أعلنت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في بيان لها أنه تم تسجيل خمس حالات جديدة من الإصابة بفيروس كورونا المستجد، بما في ذلك حالة وفاة في الجزائر ليصل مجموع الحالات المسجلة إلى أربعة وعشرين 24 حالة مؤكدة إلى غاية صباح يوم الخميس، ويتعلق الأمر بحالتين أقامتا في فرنسا، إحداها في والية سوق أهراس، والأخرى في ولاية تيزي وزو، وثالث في ولاية البليدة. وقد تم تسجيل خروج 8 مرض ى تماثلوا للشفاء بعد أن لبثوا في الحجر الصحي بالمؤسسة العمومية الاستشفائية ببوفاريك. و قد تم إجراء 662 فحصا، على مستوى معهد باستور الجزائ رمن بينهم 638 فحصا سلبيا.
- ✓ الخميس 12 مارس2020 :ارتفع عدد المصابين المؤكدين بفيروس كورونا إلى 26 حالة، وارتفع كذلك عدد الوفيات إلى 2 حسب بيان وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الحالة الأولى تمثلت في رجل مسن) 78 سنة(كان تحت الحجر الصحي بمستشفى البليدة، والحالة الثانية لرجل عمره 55 سنة أقام لفترة في فرنسا قادما منها إلى سكيكدة. إلى جانب ذلك، غادر 10 أشخاص الحجز الصحي بعد شفائهم. مع تسجيل إصابة امرأة عادت من فرنسا.
- ✓ يوم 13 مارس2020 :ارتفع عدد المصابين المؤكدين بفيروس كورونا إلى 27 حالة دون احتساب الرعية الإيطالي(والحالة الجديدة سجلت بالعاصمة لشخص يبلغ 36 سنة ويتعلق الأمر بمغترب عاد حديثا من فرنسا. وقد تم اتخاذ جملة من القرارات منها: تأجيل جميع النشاطات العامة للمجلس الشعبي الوطني إلى وقت الحق. و تقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس ليشمل التعليم الابتدائي والتوسط والثانوي(والجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، أقسام محو الأمية. بالإضافة الى اتفاق الجزائر و المغرب بعد التشاور على وقف الرحلات الجوية بين البلدين مؤقتا.
- ✓ 14 مارس2020 :ارتفع عدد الوفيات إلى ثالث وفيات حسب بيان وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ويتعلق الأمر بامرأة تبلغ من العمر 51 سنة من والية البليدة، وسجلت 10

حالات جديدة مؤكدة للفيروس ليبلغ مجموع الإصابات المؤكدة 37 حالة »7 سجلت بولاية البليدة، حيث كانت باتصال مع الحالات الأولى وحالتين) 2)بوالية تيني وزو وحالة واحدة بالجزائر العاصمة«، كما غادر 12 مصاب الحجر الصحي بعد التأكد من شفائهم.

- ✓ يوم 15 مارس 2020 :ارتفع عدد الوفيات إلى أربعة وفيات منها آخرها المرأة تبلغ من العمر 84 سنة من ولاية البليدة، وتم تسجيل 11 حالة جديدة مؤكدة لفيروس كورونا)كوفيد- 19 ،) وبذلك ارتفعت عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا في الجزائر إلى 48 حالة، وهذا حسب ما أعلنته وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. في المساء كشف مسؤول بمصلحة الوقاية والسكان التابعة لمديرية الصحة والسكان لوالية أدرار تأكد إصابة رعية إيراني يعمل بالمجمع الغازي برقان. كما سجلت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات 6 حالات جديدة ليرتفع بذلك مجموع الإصابات المؤكدة بالجزائر إلى 54 حالة من بينها أربع وفيات، من بين الحالات الستة الجديدة، خمسة منها سجلت بوالية البليدة كانت باتصال مع الحالات الأولى، فيما تعود الحالة الأخرى لرعية إيرانية متواجدة بوالية أدرار. وقد أمر الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد، بعد التشاور مع نظيره الفرنسي إدوارد فيليب، بوقف مؤقت لجميع الرحلات الجوية والبحرية بين الجزائر وفرنسا.
- ✓ يوم 16 مارس 2020 :ارتفع عدد المصابين المؤكدين بفيروس كورونا إلى 60 حالة حسب بيان وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ذلك بعد تسجيل إصابتين في الجزائر العاصمة، وإصابة واحدة بكل من والية برج بوعريريج، البويرة، تيني وزو، عنابة.
- ✓ يوم 17 مارس 2020 :ارتفع عدد الوفيات إلى خمسة وفيات بعد تسجيل حالة وفاة جديدة بفيروس كورونا في البليدة، وهي لشخص يبلغ من العمر 51 عاما يعاني من مرض مزمن. كما سجلت أول حالة إصابة في ولاية بجاية حسب ما أعلنت خلية الاتصال للوالية، وتتعلق الحالة المؤكدة بشخص يبلغ من العمر 42 سنة كان على اتصال مع مغترب قض ى عطلته في الجزائر تأكدت إصابته بالفيروس بعد عودته إلى فرنسا. وفي نفس التاريخ صدر قرار لجنة الفتوى بوزارة

الشؤون الدينية والأوقاف لتعليق صالة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد. مع تسريح نصف الموظفين ووقف جميع وسائل النقل في البلاد.

- ✓ في 18 مارس2020 :سجلت وفاة سادسة في ولاية البليدة، توفي رجل يبلغ من العمر 62 عاما في 17 مارس. كما سجلت 12 حالة مؤكدة جديدة تتمثل في »أربعة) 4)حالات بولاية الجزائر العاصمة وأربعة 4 حالات بوالية البليدة وحالة واحدة 1 بولاية بجاية وحالة واحدة 1 بولاية سكيكدة وحالة واحدة 1 بولاية تيزي وزو وحالة واحدة 1 بوالية المدية« و عليه ارتفع العدد الإجمالي للحالات المؤكدة إلى 72 .كما سجلت مديرية الصحة لوالية الوادي حالة وفاة جديدة بفيروس كورونا تتعلق برجل يبلغ من العمر 63 سنة توفي يوم الاثنين 16 مارس، تبين من نتائج التحليل التي أجريت على مستوى معهد باستور، أنه كان مصابا فالفيروس. بالإضافة لإصابة مؤكدة لشقيقته، والمصابان شقيقان تلقيا العدوى من شقيقهما المقيم بالبليدة. و أعلنت مديرية الصحة لولاية بومرداس مساء ذات اليوم عن تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في الوالية، ويتعلق الأمر بسيدة أتت من فرنسا، وقد و ضعت في الحجر الصحي بمستشفى برج منايل.
- ✓ ليرتفع عدد الحالات المؤكدة إلى 75 حالة و 7 وفيات. مع تسجيل أول إصابة مؤكدة بوالية عنابة تعود لشخص عائد من فرنسا عمره 34 سنة.
- ✓ في 19 مارس2020 :سجلت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 10 حالات جديدة مؤكدة لفيروس كورونا المستجد 2(كوفيد-19 ،)ووفيتين، ليرتفع عدد الإصابات المؤكدة إلى82 حالة منها ثمانية وفيات. في اليوم نفسه، سجلت حالة وفاة تاسعة في والية المدية لرجل في 47 من العمر، وتسجيل 8 إصابات جديدة ليبلغ إجمالي الإصابات المؤكدة 90شخصا. فيما تتوزع الإصابات بين 49 إصابة عند الرجال و 41 إصابة عند النساء. كما تم تسجيل أول إصابة مؤكدة بولاية سطيف ويتعلق الأمر بمغترب يبلغ من العمر 75 سنة. و أول إصابة مؤكدة تتعلق حالة بمواطن من والية تيسيمسيلت، كان قد سافر إلى دولتي فرنسا وألمانيا يوم 3 مارس ودخل إلى الجزائر يوم 15 مارس. وقد تم تعليق جميع الرحلات الداخلية الجوية شركة الخطوط الجوية

الجزائرية وشركة طيران الطاسيلي وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 مارس 2020 ،إلى غاية 4 أبريل 2020.

- ✓ في 20 مارس 2020 :سجلت حالة وفاة عاشرة في الجزائر بعدما أعلنت مديرية الصحة والسكان لولاية الوادي عن وفاة الحالة الثانية المصابة بفيروس كورونا وهي أخت المتوفي الأول ببلدية المقرن. كما أعلن عن وفاة امرأة) 77 سنة(بفيروس كورونا في أزفون ولاية تيني وزو، ليرتفع بذلك عدد الوفيات بالفيروس إلى 11 حالة في الجزائر. و أعلن مساء ذات اليوم عن الوفاة رقم 12 وتتعلق بشيخ يبلغ من العمر 85 سنة يقيم ببلدية ششار ولاية خنشلة كان قد عاد من فرنسا قبل أيام، أدخل المستشفى يوم 17 مارس 2020 وأظهرت نتائج التحاليل إصابته بفيروس كورونا يوم 20 مارس 2020 حيث كان قد توفي. وقد أعلنت السلطات الجزائرية أن 3328 مواطنا تم إخضاعهم للحجر الصحي.
- ✓ في 21 مارس 2020 :أعلنت لجنة متابعة ورصد وباء كورونا التابعة لوزارة الصحة عن ارتفاع في عدد الوفيات بكورونا إلى 15 حالة بينهم 8 حالات من البليدة وأنهم مصابون بأمراض مزمنة حيث أن متوسط أعمارهم 64 سنة، وارتفع عدد الحالات المؤكدة إلى 139 حالة، فيما سجلت22 حالة تماثلت للشفاء. وقد سجلت المصالح الاستشفائية أول حالة مؤكدة لإصابة بفيروس كورونا المستجد بتيبازة، ويتعلق الأمر بشاب من مدينة الدواودة يبلغ من العمر 29 سنة ويعمل كمرشد سياحي، يوجد قيد الحجر الصحي بمستشفى تاقزايت عبد القادر بتيبازة. وقد تم في هذا التاريخ تنصيب لجنة متابعة ورصد وباء كورونا.
- ✓ 22 مارس2020 :ارتفعت حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا في الجزائر إلى 201 حالة منها17 حالة وفاة. المتوفيان هما مغتربان في فرنسا من واليتي بجاية) 82 سنة وخنشلة 85 سنة. مع تسجيل أول حالة مؤكدة بولاية ورقلة لفيروس كورونا مواطنة جزائرية ويتعلق الأمر بعجوز في العقد الثامن من العمر قدمت من البقاع المقدسة وتقطن بقرية عوينة موسى التابعة لدائرة أنقوسة بورقلة. وتسجيل إصابتين جديدتين بفيروس كورونا في والية سطيف. كما كشف

المستشفى الجامعي ابن باديس في قسنطينة عن تسجيل أول حالة لفيروس كورونا، والذي أصاب امرأة تبلغ من العمر 58 سنة، عادت مؤخرا من فرنسا، أين كانت في رحلة علاج.

- ✓ 23 مارس2020 :تسجيل 29 حالة جديدة مؤكدة، ليصل العدد الإجمالي إلى 230 حالة مؤكدة موزعة على 21 والية منها 125 في والية البليدة ما يعادل 54 %وذلك دون تسجيل أي حالة وفاة اليوم حسب ما صرح به الناطق الرسمي للجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا البروفسور جمال فورار. وقد أصدرت الحكومة قرار بتطبيق حجر صحي كامل على والية البليدة لعشرة أيام، وجزئيا في الفترة الليلية من الساعة السابعة مساء 19 سا إلى الساعة السابعة صباحا لليوم الموالي 07سا على العاصمة. وقرار بغلق كلي للمقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية)المخابز واللبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه. مع دخول مخبر التحاليل للكشف عن فيروس كورونا بالصديقية وهران والتابع لمعهد باستور حيز الخدمة.
- ✓ 24 مارس2020 :ارتفع عدد الحالات المؤكدة لإصابة إلى 264 موزعة على 25 والية وعدد الوفيات إلى 19 وفاة بعد تسجيل 34 حالة جديدة مؤكدة وحالتي وفاة جديدة والتي بخصوص حالتي الوفاة، برجل يبلغ من العمر 72 سنة من والية تيني وزو انتقلت العدوى إليه من ابنته المغتربة وآخر مغترب عمره 70 سنة من والية بومرداس. كما سجل 24 حالة شفاء، في حين يوجد 388 شخص مشتبه به تحت الرقابة في انتظار ظهور نتائج التحاليل الخاصة بهم. أما معدل عمر الضحايا هو 67 سنة. وفي ذات اليوم بدأ تطبيق الحجر الصحي التام على ولاية البليدة وحظر التجول على العاصمة من السابعة مساءا إلى السابعة صباحا.
- ✓ 25 مارس 2020 :ارتفع عدد الحالات المؤكدة للإصابة إلى 302 بتسجيل 38 حالة جديدة، حيث أن 90 بالمائة من الحالات قادمة من أوروبا. وقد ارتفعت حصيلة الوفيات ليصل العدد إلى 21 وفاة بعد تسجيل حالتين جديدتين أوالهما سجلت بوالية تيبازة لشخص يبلغ من العمر42 سنة وهو يعمل بولاية البليدة، في حين تتعلق الوفاة الثانية بامرأة من قسنطينة تبلغ من العمر 58 سنة، عادت من فرنسا في 14 مارس الجاري. وقد أعلنت وزارة الصحة الجزائرية أنها أخضعت 2500 شخص لتحاليل فيروس كورونا منذ ظهوره بالجزائر بداية مارس الجاري. في

حين أصدرت لجنة الفتوى لدى وزارة الشؤون الدينية فتوى متعلقة بدفن المصابين. و دخول ملحقة قسنطينة التابعة لمعهد باستور بالعاصمة حيز الخدمة بمعهد البيوتكن ولوجيا، من أجل التكفل بإجراء التحاليل الخاصة بفيروس كورونا بالواليات الشرقية للبلاد.

- ✓ 26 مارس 2020 :ارتفع عدد الحالات المؤكدة للإصابة إلى 367 بتسجيل 35 حالة جديدة،و ارتفعت حصيلة الوفيات ليصل العدد إلى 25 وفاة بعد تسجيل أربعة حالات.

وقد سجلت قسنطينة وفاتين ويتعلق الأمر بشيخ 90 سنة كان على احتكاك بمغترب، والثانية للمرأة عائدة من فرنسا تبلغ من العمر 58 سنة، و الوفاة الثالثة بوالية تيني وزو المرأة تبلغ من العمر 53 سنة كانت على احتكاك مع مغترب الوفاة الرابعة في سائق سيارة إسعاف بمستشفى بوفاريك بولاية البليدة. كما تم تسجيل أول حالة مؤكدة بوالية الأغواط، وهي امرأة تبلغ من العمر 38 سنة تقطن بولاية البليدة وتعمل أستاذة بمنطقة أولاد يعيش، حيث كانت في زيارة عائلية لأسرتها التي تقيم بحاسي الرمل. وقد عرفت 36 ولاية التي مسها المرض، منها 22 ولاية بها بين حالة إلى 3 حالات.

- ✓ 27 مارس 2020 :ارتفع عدد المصابين المؤكدين بفيروس كورونا إلى 409 حالة حسب بيان وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ذلك بعد تسجيل 42 حالة إصابة جديدة. و ارتفاع عدد الوفيات إلى 26 حالة، بعد تسجيل حالة وفاة جديدة تتعلق بجزائرية مغتربة تبلغ من العمر 71 عام من والية برج بوعريريج. أما عدد حالات التعافي من الوباء بقي مستقرا عند 29 حالة. وقد تم توسيع إجراءات الحجر الجزئي إلى الولايات التسع التالية: باتنة، تيني وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، وهران، بومرداس، الوادي وتيبازة. وسيطبق هذا الإجراء في الولايات التسع ابتداء من السبت 28 مارس 2020 وتخص الفترة الزمنية من الساعة الـ 19 إلى غاية الساعة السابعة صباحا. مع تسجيل ثالث حالة إصابة مؤكدة بولاية سيدي بلعباس، وتخص شخصا في الـ 53 سنة من العمر. و زوال ذات اليوم وصل فريق طبي صيني إلى الجزائر على متن رحلة للخطوط الجوية الجزائرية، ويتكون الفريق الطبي من 12 طبيبا و 8 مساعدين، نقل معه أجهزة طبية متطورة.

✓ 28 مارس2020 :ارتفاع عدد المصابين بفيروس كورونا إلى 454 بعد تسجيل 45 إصابة جديدة. و ارتفع عدد الوفيات منذ تفش ي الفيروس إلى 29 وفاة، بعد تسجيل 3 وفيات جديدة، وتتعلق برجل يبلغ من العمر 65 سنة يقطن بالجزائر العاصمة وهو عائد من أداء مناسك العمرة، والوفاة الثانية من المدية ويتعلق الأمر بشيخ يبلغ من العمر 84 سنة وهو عم الضحية الأولى التي سجلت بنفس الولاية، أما الضحية الثالثة تخص رجل يبلغ من العمر 45 سنة يقطن بولاية مستغانم قام بزيارة إلى دولة إسبانيا. في حين تماثل شخصين مصابين للشفاء على مستوى كل من والية بسكرة والبويرة ليرتفع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء 31 حالة. وقد استلمت الجزائر في ذات اليوم مساعدات طبية من الصين ملواجهة وباء كورونا.

✓ 29 مارس 2020 :ارتفاع الحصيلة إلى 511 إصابة بعد تسجيل 57 إصابة أخرى بفيروس كورونا. و ارتفاع عدد الوفيات إلى 31 حالة وفاة بعد تسجيل وفاتين جديدتين ويتعلق برجل مغترب من تيني وزو عمره 75 سنة، وشخص عمره 64 سنة من والية عين الدفلى.

✓ و عدد الأشخاص المتعافين من الوباء بالمستشفيات استقر عند 31 حالة. و مازال الوباء منحصرا في 36 ولاية كما كان الحال سابقا. وقد تم في ذات اليوم دخول الملحق الجهوي لمعهد باستور بولاية ورقلة حين التشغيل رسميا للتكفل بتحاليل الكشف عن فيروس كورونا لواليات الجنوب الشرقي.

✓ 30 مارس2020 :تسجيل 73 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا في الجزائر ليرتفع العدد الإجمالي إلى 584 حالة مؤكدة. مع تسجيل أربع) 4)وفيات جديدة ليرتفع العدد إلى 35 حالة وفاة، حالة الوفاة الأولى سجلت بوالية بجاية وهي لرجل) 59 سنة(كان باحتكاك مع مغترب بفرنسا والثانية بوالية البليدة لرجل) 69 سنة(، فيما تم تسجيل حالتي الوفاة الأخريين بوالية وهران وتتعلقان برجل)67 سنة(وامرأة)73 سنة(. وقد ارتفع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 37 حالة بعد تسجيل 6 حالات جديدة تماثلت للشفاء.

المطلب الثالث: مفاهيم حول الاقتصاد الموازي وخصائصه:

الفرع الاول : مفهوم الاقتصاد الموازي:

يعتبر الاقتصاد الموازي ظاهرة تعاني منها كل دول العالم بلا استثناء؛ فلا يكاد يخلو أي قطاع اقتصادي من وجود أنشطة موازية غير مسجلة فيه تنشط وتكبر دون الالتزام بقيود الأنشطة الاقتصادية الرسمية، وبما أن هدف كل المؤسسات الاقتصادية هو تحقيق الربح فهي تسعى إلى امتلاك أكبر حصة سوقية لمنتجاتها وتتنافس في ذلك من أجل ضمان استمرارها وتطورها.

على الرغم من تضافر جهود الباحثين الاقتصاديين لدراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي؛ إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف مقبول لها، أو على نموذج نظري شامل أو طريقة قياس واضحة لفهمها والتعامل معها، وهناك ما يقرب من خمسين تعريفا للأنشطة الاقتصادية الموازية أغلبها تعريفات وظيفية أو وصفية أو تطبيقية. ويقصد بالتعريفات الوصفية تلك التعريفات التي ركزت على خصائص الاقتصاد الموازي وتضمنت مجموعة من المعايير لوصف طبيعة القطاع والمنشآت التابعة له. أما التعريفات التطبيقية فيقصد بها مدى الالتزام بالإجراءات القانونية والتسجيل في الإحصاءات الرسمية والحسابات القومية بصورة محددة ومنتظمة.

يقصد بالتعريفات الوظيفية تلك التعريفات التي تحاول الربط بين الأسباب ونمو الاقتصاد الموازي أو توضح العلاقة بين القطاعين الرسمي والموازي وتحدد مجالات القطاع وقدراته.

الفرع الثاني : خصائص الاقتصاد الموازي [1]

ينفرد الاقتصاد الموازي بالعديد من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للاقتصاد الموازي، وتتعلق تلك الخصائص بالحجم والتنظيم وبطبيعة العمل و العاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات، غير أن هذا الاقتصاد يتكون من مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة مع كافة أوجه الاقتصاد بما فيها القطاع الرسمي، وفي كافة المراحل الإنتاجية والتوزيعية والتسويقية والاستهلاكية والتمويلية، ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

[1] - مكتب العمل الدولي، 2014 ، ص03

- أن العمالة في هذا القطاع تغطي جميع الأنشاطة الاقتصادية في المجتمع، مع التركيز النسبي على التجارة والمطاعم والبناء والتشييد والصناعات التحويلية؛ لذا فإن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي مارساه عمالة القطاع الموازي يتسم بتفوق الأنشطة الإنتاجية على الأنشطة الخدمية وسيادة الأنشطة المنتجة على الأنشطة غير المنتجة في هذا القطاع.
- يتسم العاملون في هذا القطاع بانخفاض مستوى التعليم بشكل عام، ووجود نسابة عالية من الأميين فيه، وهي حقيقة معروفة عن هذا القطاع من حيث عدم وجود شروط تتعلق بالحدود الدنيا للتعليم في معظم الأنشطة.
- هناك نساب معتبرة من العاملين في القطاع الموازي من حملة الشهادات وهذا يؤدي إلى جذب المزيد من أصحاب المؤهلات في هذا القطاع.
- عدم وجود علاقة واضحة ووثيقة بين عدد ساعات العمل اليومية للعامل وبين متوسط أجره اليومي، وهذا يدل على أن أجرة العامل في القطاع الموازي لا ترتبط كثيرا بعدد ساعات العمل بقدر ارتباطها بالخبرة المطلوبة ومدى توافر أو ندرة تلك العمالة في مهنة أو نشاط ما.
- يتسم القطاع الموازي بالمرونة في مجال عمالة الأطفال حيث ترتفع نسبة عمالة الأطفال فيه؛ لأن عمالة الأطفال في الاقتصاد الرسامي تعد أيضا عمالة موازية لأنها تتم بشكل غير رسامي وغير معلن وبمخالفة القوانين.
- علاقات العمل في الاقتصاد الموازي تعتمد كثيرا على المعرفة الخاصة والقرابة والصادقة؛ إذ إن طبيعة تلك الأنشطة البعيدة عن التزاماتها مع الحكومة تطلب تحقيق نوع من التكامل في علاقات العمل التي يمكن أن توصف بالعلاقات المباشرة والمرنة بما يوجب المحافظة على ديمومة النشاط وفق آليته المعتمدة في فريق العمل والمبنية على المخالفة النظامية مع الفارق في شرعية النشاط أو عدم شرعيته[1].
- طالما أن الاقتصاد الموازي لا يلتزم بالإجراءات الرأسمالية النظامية؛ فإن العاملين فيها لا يتمتعون بالحماية الكافية سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل أو متطلبات التأمين

1 - نفس المرجع، ص 03

والتأمينات الاجتماعية والأمان الوظيفي ومن ثم فإن أوضاح سماته فقدان هذا القطاع للاستقرار الوظيفي بالنسابة للعاملين فيه مع اختلاف الوضع بالنسبة لأرباب العمل.

- يختلف هدف الأفراد من العمل في أنشطة الاقتصاد الموازي فهناك من يعمل باختياره ليزيد من دخله ويراكم ثروته، ويمارس نشاطه بعيدا عن أجهزة الدولة أيا كان السبب في عدم التصاريح؛ بينما هناك فئة أخرى تجبرها القيود التنظيمية والظروف المعيشية و أعباء الحياة اليومية إلى ممارساة العمل في الاقتصاد الموازي لتأمين متطلبات حياتهم اليومية وإشباع حاجاتهم الفردية في حين أن الهدف العام__للأفراد في الاقتصاد الرسامي هو تأمين مستوى ملائم من المعيشة وتحقيق التراكم الرأسمالي.[1]

الفرع الثالث : الاقتصاد الموازي في الجزائر أسبابه وحجمه:

أولا : أسباب الاقتصاد الموازي في الجزائر

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور أنشطة الاقتصاد الموازي، كما أن بعضها يعد أسبابا ونتائجا في نفس الوقت وهي تختلف من دولة لأخرى ومن وقت إلى أخر باختلاف النظم الاقتصادية. أربعة عوامل تهيئ المناخ لنمو الاقتصاد الموازي وهي الضرائب، اللوائح " "v.tanzi" لقد حدد" تانزي الحكومية، الحظر والفساد الإداري، ويضع حدودا فاصلة بين اللوائح والحظر إذا أن اللوائح هي ما تسنه الحكومة من تشريعات وقواعد في سبيل إعمال رقابتها على أسواق السلع وعوامل الإنتاج والنقود الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق خفية ويمكن حصر أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور وانتشار أنشطة الاقتصاد الموازي في العوامل الآتية: [2]

1/ العوامل الاقتصادية:

-قصور الاقتصاد الرسمي وعدم قدرته على توفير بعض السلع والخدمات.

-قصور الاقتصاد الرسمي وعدم قدرته على توفير مناصب الشغل.

-التدخل الحكومي في أساواق السالع والخدمات وأساواق الائتمان والصارف الأجن

1 -نفس المرجع ، ص04

2 (Tanzi, Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy, . 1999., pp. 338-342)

-ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم وكثرت أنواعها

-عدم العدالة في توزيع الدخل.

-عدم العدالة في توزيع الخدمات العامة.

-عدم العدالة في توزيع الأعباء المالية على الأفراد.

- (انتشار الفساد والبيروقراطية والرشاوي في المعاملات الاقتصادية

-تدهور القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع معدلات التضخم.

-صعوبة الحصول على التمويل اللازم مع تعقد إجراءات الحصول عليه

2/ العوامل الإدارية والقانونية: [1]

-تعقد النظام الضاري ي والإجراءات الجبائية وضاعف الرقابة الضاريبية

-عدم استقرار التشريعات الجبائية وتغيرها باستمرار.

-تعقد إجراءات تسجيل النشاط ومنح الاعتماد.

-عادم التوازن بين عقوبات التهرب والعوائاد منها

-تعدد أنواع الضرائب وارتفاع أسعارها.

-قصر الآجال القانونية الممنوحة للمكلفين.

-عدم التوعية الجيدة والاستقبال الجيد، وعدم وجود مصالح مهتمة بهذا النشاط.

-عدم تكيف النظام التجاري والضري ي ونظام الضمان الاجتماعي مع بعض الأنشطة ذات الخصوصية

3/ العوامل المتعلقة بسلوك الأفراد. : [2]

-عدم تقبل الضريبة والتكاليف الأخرى من طرف الأفراد.

-الإحساس بعدم المساواة في الأعباء المالية.

-الإحساس بعد الاستفادة من النفقات العامة للدولة.

1 - مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، 2004 ، صفحة09

2 - مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2003 ، صفحة15

-الإحساس بعدم نزاهة المنافسة يؤدي إلى مزيد من الأنشطة الموازية.

-الجهل بالنظام الضري ي وبشروط مزاولة النشاط.

-استباحة مستحقات الدولة واعتبارها ملكية عامة.

-ضاعف الوازع الديني وا لأخلاقي وعدم الاكتراث لتضارر الاقتصااد والأفراد من بعض التصارفات(كالتقليد والغش في السلع.)

-الجشع والرغبة في الربح السريع في ظل العقوبات غير الرادعة.

المطلب الثالث: انتشار جائحة كورونا في الجزائر وإجراءات الحجر الصحي والإغلاق الاقتصادي :

لم تكن الجزائر في مأمن من الجائحة التي تفشت في أغلب دول العالم، فهي الأخرى مستها الجائحة مع مطلع شهر مارس، وفيما سيأتي سنوضح كيفية انتشار هذه الجائحة في الجزائر، والتدابير والإجراءات التي اتخذتها في مواجهتها

الفرع الأول : تطبيق الحجر الصحي و الإغلاق الاقتصادي في الجزائر بسبب جائحة كورونا:

استجابة لتوصيات ونصائح المختصين في المجال الصحي على الصعيد الوطني والدولي والتي تنص على أن أفضل علاج لجائحة كورونا هو الوقاية، وأفضل سبل الوقاية هي الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، والذي يفض ي إلى الاغلاق الاقتصادي س واء كان كليا أو جزئيا، فسارعت الجزائر إلى تبني هذه الاجراءات. أول إجراءات الحجر والإغلاق التي قامت بها الجزائر مست قطاع التعليم بمختلف أطواره إضافة إلى التعليم العالي والتعليم المهني، فأمر رئيس الجمهورية بعد مشاورة وزراء القطاع بإغلاق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، ومؤسسات التعليم العالي ومراكز التعليم والتكوين المهني ابتداء من 12 مارس 2020 ، كما تم بعدها وقف كل الأنشطة الرياضية والثقافية، باعتبار أن كل هذه الأنشطة فيها تجمع كبير للأفراد وتقارب فيما بينهم مما يسهل انتشار الوباء.

وكان الحجر أو ا لاغلاق ومنع التجوال في المدن الجزائرية في نمطين :حجر كلي مس ولاية البليدة فقط وحجر جزئي لباقي ولايات الوطن، وإجراءات وتدابير هذا الحجر أو الإغلاق جاءت

في خطاب رئيس الجهورية بعد اجتماع الحكومة الخاص بمواجهة جائحة كورونا وتمثلت قي الآتي(:اللجنة المشتركة لرصد ومتابعة تفش ي وباء كورونا في الجزائر،2020

-غلق جميع الحدود البرية مع الدول المجاورة مع إمكانية السماح بانتقال الأشخاص في الحالات الاستثنائية بعد الاتفاق مع حكومات البلدان المعنية.

-التعليق الفوري لكل الرحلات الجوية القادمة أو المنطلقة من الجزائر ما عدا أمام طائرات نقل البضائع التي لا تحمل أي مسافر معها.

-الغلق الفوري أمام الملاحة البحرية والنقل البحري باستثناء البواخر الناقلة للبضائع والسلع.

-التعقيم الفوري لجميع وسائل النقل العمومي الولائية والوطنية ومحطات نقل المسافرين.

-منع التجمعات والمسيرات كيفما كان شكلها وتحت أي عنوان كانت وغلق أي مكان يشتبه فيه بأنه بؤرة للوباء.

-منع تصدير أي منتوج استراتيجي سواء كان طبيا أو غذائيا إلى أن تنفرج الأزمة وذلك حفاظ ا على المخزون الاستراتيجي الوطني.

-تعليق صلاة الجمعة والجماعة في المساجد وغلق المساجد والاكتفاء برفع الآذان استجابة لطلب لجنة الإفتاء بعد مصادقة كبار شيوخ وعلماء الأمة.

-محاربة وفضح المضاربين عديمي الضمائر الذين لا يستحون من استغلال فزع المواطن لإخفاء المواد الأساسية قصد إحداث الندرة ورفع أسعارها.

-البحث والكشف عن هوية ناشري الأخبار الكاذبة والمضللة الذين يمتهنون التسويد بنفوسهم المريضة بهدف زرع البلبلة والإبقاء على المواطن دائما في حالة قلق ورعب.

-الزيادة في قدرة المستشفيات على تحويل عدد من الأسرة إلى أسرة إنعاش عند الضرورة.

-وضع خطة طويلة الأمد للاحتياط من الآن للمستقبل حتى لا يعود هذا النوع من الوباء للظهور.

-مزيد من التحسيس والتوعية في وسائل الإعلام يشارك فيها كبار المتخصصين وعلماء الدين.

وقد تم ترسيم هذه الاجراءات في مرسومين تنفيذيين صدرا في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد15

69يشمل 12 مادة في – 22 والعدد 16 حيث أصدرت الوزارة الأولى الجزائرية مرسوما تنفيذيا جديدا برقم20

70بتاريخ 24 مارس 2020 احتوى على 20 مادة أخرى تحدد – مارس 2020 تلاه مرسوم آخر تكميلي رقم20

التدابير اللازمة للوقاية من انتشار جائحة كورونا ومكافحتها في البلاد متضمنة لقاعد الحجر الصحي وتنظيم

(الأنشطة الاقتصادية في ظل هذا الظرف(. الجريدة الرسمية الجزائرية،2020 ترم مواد هذين المرسومين إلى وضع اطار للحجر الصحي وتنظيم الحركة وتأطير الأنشطة الاقتصادية والتجارية وضمان التموين في السوق ووصوله للمواطن بشكل يمنع انتشار الوباء، مع تكثيف جهود توعية المواطن بضرورة احترام قواعد الحجر والتباعد الاجتماعي لمساهمته فى الجهد الوطنى للوقاية من انتشار الوباء. وأهم ما جاء في هذا المرسوم يمكن أن نوجزه في النقاط التالية:

–أن الحجر المطزلى الذي يلتزم الأفراد بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن اقامتهم خلال فترات زمنية مقررة من طرف السلطات العمومية والمحددة با 14 يوما مع امكانية رفعها أو تمديدها حسب ما تقتضيه الأوضاع، ومنع حركة الأشخاص خلال فترات الحجر من ونحو الولاية أو البلدية المعنية وكذا داخل المناطق ما عدا في الحالات المحددة بموجب هذا المرسوم .يكون الحج ر المطزلى كليا أو جزئيا، ولفترات محددة، حسب الوضعية الوبائية للولاية والبلدية المعنية

–تعليق نشاطات نقل الأشخاص عبر كل وسائل النقل المشتملة على :الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية، والنقل البري في كل الاتجاهات : الحضري وشبه الحضري وبين البلديات وبين الولايات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، والنقل الموجه : المترو، والترامواي، والنقل بالمصاعد الهوائية، والنقل الجماعي بسيارات الأجرة.

–كما نص المرسوم على غلق محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم في المدن الكبرى، باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل .

يمكن أن يتم توسيع إجراء الغلق إلى أنشطة ومدن أخرى، بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا.

-وضع أكثر من % 50 من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية في عطلة استثنائية مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، هذا باستثناء مستخدمي قطاعات الصحة والمستخدمون التابعون للمديريات الآتية :المديرية العامة للأمن الوطني، المديرية العامة للحماية المدنية، المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة لإدارة السجون، المديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية، مستخدمو مراقبة الجودة وقمع الغش، للسلطة البيطرية، لسلطة الصحة النباتية، المستخدمون المكلفون بمهام النظافة والتطهير، المستخدمون المكلفون بمهام المراقبة

والحراسة .كما تم توسيع اجراء تخفيض % 50 من عمال المؤسسات إلى القطاعين الاقتصادي والخاص، على أن يتم لاحقا اصدار نص خاص متعلق بكيفيات تعويض الأضرار المحتملة التي ستنجم عن التدابير الوقائية

-تلجبع العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

-اعطاء صلاحيات أوسع للولاة في اتخاذ أي اجراء يندرج ضمن مكافحة الجائحة باستخدام كل أجهزة الدولة العمومية وحتى القطاع الخاص إذا اقتض ى الأمر ذلك.

-وجاءت بعض الاستثناءات تسمح بتنقل الأشخاص لقضاء احتياجات التموين من المتاجر المرخص لها أو لقضاء احتياجات التموين بجوار المطزل ولضرورات العلاج الملحة أو لممارسة نشاط مهني مرخص به.

-وجاء في المرسوم أنه يُعدُ تدبيرا وقائيا اجباريا لاحترام مسافة الأمان المقدر بمتر واحد على الأقل بين شخصين على أن تلزم كل ادارة أو مؤسسة تستقبل الجمهور باتخاذ كل الترتيبات الضرورية لتطبيق هذا الاجراء و فرض احترامه بكل الوسائل، بما في ذلك الاستعانة بالقوة العمومية.

الفرع الثاني : أثر تطبيق الاغلاق على الاقتصاد الموازي

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر تأخذ الجانبين السل ي والايجابي معا، كما قد تختلف هذه الآثار حسب الأجل القريب والمتوسط والبعيد.

أولا : **الآثار الإيجابية** : [1]

يتمتع الاقتصاد الموازي في الجزائر بالمرونة الكافية على التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة مثل الظرف الحالي مع جائحة كورونا، وذلك بقدرته الامتصاصية للعمالة وتوليد الدخل وتوفير سلع وخدمات والمحافظة على أسعار تنافسية، وتلبية الخدمات التي يحتاجها المجتمع وأعمال الإنتاج الصغيرة، ويمكن أن نوجز أهم الآثار الايجابية لجائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر في النقاط الآتية:

-**التأثير على حجم ونمو الاقتصاد الموازي** : توضح الدراسات أن العلاقة بين النمو في الاقتصاد الحقيقي والنمو في الاقتصاد الموازي تأخذ ثلاث اتجاهات : فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازية؛ فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أي أن معدل النمو في الاقتصاد ككل غير مشوه، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي؛ فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس، صفوت، 2002 ، صفحة) 63 وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن جائحة كورونا ستؤدي إلى انكماش في الاقتصاد العالمي با % -3 وفي اقتصاديات كل الدول التي مستها الجائحة بنسب مختلفة، وفي الجزائر من المتوقع تراجع معدل النمو في الأجل المتوسط والبعيد با %- 3.3 ،(تقرير آفاق الاقتصاد العالمي،) 2020 وحسب دراسة توهامي (توهامي،) 2018 الاقتصاد الرسمي والموازي ينموان بصورة متوازية وهذا يعني أنه سيكون معدل النمو ايجابي في الاقتصاد الموزي في الأجل القصير وهذا راجع لأسباب ستأتي في النقاط أدناه، أما في الآجال المتوسط والبعيد إذا طال عمر الجائحة لا سمح الله فإن النمو في الاقتصاد الموازي

1- توهامي, م. ر. (2018). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة،الجزائر، ص 47

سيتراجع وينكمش بسبب تأثره هو الآخر بظروف الحجر والإغلاق على تفصيل سنقدمه في الآثار السلبية أدناه.

-**التأثير على الاستهلاك في الاقتصاد الموازي** : وذلك زيادة الطلب الناتج عن زيادة الاستهلاك بسبب تخوف المستهلكين من ندرة السلع، حيث ارتفع مستوى الاستهلاك بنسبة% 4.4 ،(تقرير آفاق الاقتصاد العالمي،) 2020 وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الاقتصاد الموازي، خاصة السلع التي لها علاقة مباشرة بالأزمة مثل الكمامات والمعقمات ومواد التطهير الصحية.

-**التأثير على المنافسة** :تسبب الإغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا إلى زوال المنافس الرسمي وتوسع الأنشطة غير الرسمية حيث أن فيه عديد من الانشط الاقتصادية تقلص حجمها ونشاطها ومنها من توقف بالكلية وذلك لصعوبة العمل في ظروف الحجر والإغلاق الاقتصادي الذي عطل حركة النقل وعلميات التوريد والتموين، وهو ما ترك المجال واسعا أمام الأنشطة غير الرسمية.

-**زيادة ايرادات الاقتصاد الموازي** : حيث أنه وكما ذكرنا في النقطة السابقة زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الإنتاج وفي الوقت نفسه زيادة الأسعار، وهو ما يحقق للاقتصاد الموازي مداخيل وأرباح لم تكن لتتحقق في ظل الظروف العادية، وعلى سبيل المثال صناعة الكمامات الواقية والمعقمات الصحية التي زاد الطلب عليها بشكل كبير فاق العرض والمخزون والقدرة الإنتاجية مع تضاعف أسعارها الذي وصل في بعض الحالات إلى 10 أضعاف.

-نتيجة للمرونة الشديدة التي يتمتع بها الاقتصاد الموازي ونشاطه في مناطق غير مرخصة ومخفية عن الجهات الرقابية فإن غلق ومراقبة الأنشطة الرسمية يستفيد منه الاقتصاد الموازي، فعلى سبيل المثال أدى قرار وقف نقل الأفراد والمسافرين إلى توسع وزيادة نشاط النقل الموازي داخل الولايات وبينها وبأسعار معتبرة خاصة داخل المدن الكبرى.

-التأثير على العمالة في الاقتصاد الموازي : القوة العمالة في الاقتصاد الموازي على شكلين : منها جزئي ويخص الذين هم في قوة العمل الرسمية ويعملون جزئيا في الاقتصاد الموازي في أنشطة جانبية إضافة إلى وظائفهم في الاقتصاد الرسمي، ومنها كلي وهم الذين يعملون فيه بشكل

كامل وبصفة أساسية، إلا أن احصاؤهم يبق أمرا صعبا للغاية، وعلى العموم فإن الاقتصاد الموازي يمثل ملجأ للقوة العاملة في زمن جائحة كورونا في الجزائر، خاصة مع الترخيص للباعة منح حرية أكثر للنشاط – المتجولين والباعة على الأرصفة الذي جاء به المرسوم التنفيذي رقم20 الموازي وهو ما ساهم في اتاحة مناصب شغل جديدة ونمو الاقتصاد الموازي.

–التكيف والتطور في الإنتاج : ندرة السلع وعدم توفرها أدى بالاقتصاد الموازي إلى تطور هيكله الإنتاجي لمواكبة التغيرات وتلبية الطلب الاستهلاكي الجديد، وذلك بإنتاج سلع لم يكن ينتجها من قبل مثل اجهزة التنفس الاصطناعي ونفق التعقيم.

–تحول بعض الأنشطة الرسمية إلى العمل في شكل غير رسمي بسبب فرض الإغلاق خاصة الأنشطة التجارية، وقد تستمر في هذا الإطار إذا وجدت الظروف أفضل حتى بعد رفع الحجر.

–فتح أفاق وأسواق جديدة والتوجه نحو التجارة الالكترونية.

–تطوير أساليب التسويق والإشهار والتوزيع والبيع الالكتروني.

–اكتساب زبائن وعملاء جدد قد يجعل منهم زبائن دائمين، وهو ما يعني توسيع الحصة السوقية واكتساب أسواق جديدة.

–اعتراف الحكومة به كقطاع منتج ومهم خاصة أثناء الأزمات، وهو ما يجعل الاهتمام به مستقبلا أمرا ممكنا.

ثانيا : الآثار السلبية[1] :

مع ما سبق ذكره من أثار إيجابية لجائحة كورنا على الاقتصاد الموازي، فإن للجائحة أيضا أثار سلبية عليه خاصة في الأجل المتوسط والأجل البعيد، ويمكن إبراز أهم هذه الآثار في النقاط اللآتية:

–يعتمد الاقتصاد الموازي في العديد من مدخلاته في العملية الإنتاجية على الاقتصاد الرسمي وعلى هذا الأساس فإن عملية الإغلاق على الاقتصاد الرسمي تجعله يفقد هذه المدخلات وبالتالي

1 - توهامي, م. ر. (2018). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة،الجزائر، ص 50

يتعطل العمل الإنتاجي، ونفس الشيء بالنسبة لمخرجات الاقتصاد الموازي الموجهة للاقتصاد الرسمي تتعثر بسبب الإغلاق على هدا الأخير.

-عملية الإغلاق الاقتصادي ستطال هي الأخرى أنشطة الاقتصاد الموازي، من عرقلة وتقييد حركة التنقل، وتقييد وقت النشاط، التضييق الذي تمارسه مصالح التجارة في ظل هذه الأزمة لمحاربة الاحتكار والمضاربة

-كما أن هناك العديد من الأنشطة في الاقتصاد الموازي مرتبط بالاقتصاد الرسمي وهذا يعني أن أي تراجع في الاقتصاد الرسمي سيؤثر على هذه الأنشطة وبالتالي على القوة العاملة بها، ومن أبرز هذه الأنشطة تلك المرتبطة بقطاع السياحة خاصة مع محلول فصل الصيف، حيث تستغل فئة كبيرة من الشباب موسم الاصطياف لمزاولة أنشطة خدمية، وإذا استمرت الجائحة خلال فصل الصيف فإن هذه الفئة ستخسر مناصب شغل كانت تدر عليها دخل معتبر.

-عدم الحصول على تراخيص النقل لأن النشاط غير مسجل عند الجهات الحكومية الرسمية.

-عدم الاستفادة من الدعم مثل الذي يحصل عليه النشاط الرسمي في ظل هذا الظرف لأن النشط غير مسجل.

-عدم الحصول على الإعفاءات والامتيازات.

-الكثير من أنشطة الاقتصاد الموازي تختفي وراء أنشطة الاقتصاد الرسمي حتى لا يتم كشفها ولكن نتيجة الإغلاق فقدت الغطاء الذي تختئ وراءه، فأي تحرك لها يتم كشفه.

-تشديد الخناق على الأنشطة غير الرسمية والتي لا تمتلك فواتير والتصريح في الطرقات والمداهمات.

-نتيجة الانكماش الحاصل وفقدان العديد من الأفراد مصدر دخلهم يؤثر على قدرتهم الشرائية بالتالي انخفاض مستويات الطلب، في الأجل المتوسط والبعيد.

خاتمة

يمكن القول إن بعض التغيرات التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد، في إدارة الملف الأمني، هي تغيرات طارئة سوف تتلاشى مع انحسار خطر الوباء على الصحة العامة. وفي المقابل، من المرجح أن يترك الوباء آثارًا دائمة في مفاهيم الأمن وأولوياته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

لقد كشف وباء فيروس كورونا العديد من الثغرات في أنظمة الأمن والبني التحتية الحيوية في العديد من دول العالم، وفي الوقت نفسه، سلّط الضوء على الأهمية المتزايدة للأمن الإنساني، إضافة إلى أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاعات الأمن المختلفة والبنى التحتية الحيوية. وفي المقابل وضع وباء فيروس كورونا أنظمة الحكم المختلفة الديمقراطية والشمولية على حد سواء، أمام تحدي المحافظة على أمن الدولة والصحة العامة والاقتصاد مقابل حماية الحريات، خصوصًا في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية.

نستخلص من القراءة الأولية لتداعيات وباء فيروس كورونا المستجد على الأمن أن الميزانيات الدفاعية سوف تتأثر سلبيًا في عدد من دول العالم. وهذا التقلص في الميزانيات غالبًا ما نلمس آثاره في مستوى قوة الردع والدفاع في هذه الدول، وفاعلية دورها في تحالفاتها الإقليمية والدولية. فعندما تقرر دولة مثل الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، تقليص ميزانيتها الدفاعية (تقليص عدد الجنود أو قواعدها في الخارج)، يتفاعل الأمن والاستقرار الدوليان مع هذه التغيرات أفقيًا وعموديًا. وعندما تضطر الدول الكبرى أو المتوسطة أو الصغيرة إلى تقليص ميزانياتها الدفاعية بسبب تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي، تتأثر خريطة التحالفات بين الدول ومعها موازين القوى الإقليمية والدولية.

ومن أجل فهمٍ أعمق لآثار وباء فيروس كورونا في الأمن، يتعين إجراء دراسات استشرافية لفهم التداعيات المحتملة للأوبئة على الأمن الإنساني وسُبل تعزيز جاهزية مؤسسات الدولة المختلفة والأفراد للتعامل مع مثل هذه التحديات من خلال إعادة تقييم الاستراتيجيات الأمنية

الحالية، ومراجعة تحديد أولويات الأمن الإنساني وموازينه، وتخصيص الميزانيات المالية للتدريب وتوفير البنى التحتية المناسبة لها، إضافة إلى العمل على سد الثغرات التي ظهرت أثناء وباء فيروس كورونا وتعزيز "الخواصر" الرخوة التي تم التعرف إليها خلال هذه الأزمة.

من خلال ما تم دراسته يمكن القول انه بعد تفشي الوباء في ووهان الصينية وانتقاله إلى العديد من الدول الأوروبية أعلنت منظمة الصحة العالمية على أنه أصبح جائحة، تفشى بعد ذلك الوباء إلى الدول المغاربية التي قامت لعديد من السياسات الاحترازية والوقائية من اجل ضمان الأمن الصحي، لإضافة إلى إجراءات تخص القطاع الاقتصادي لضمان عدم تأثره بتداعيات الجائحة، غير أن هذه الإجراءات وإن خففت الوضع إلا أنها لم تساهم بنسبة كبيرة في عدم ظهور تداعيات وتحدت مستقبلية للجائحة، وعليه تم الخروج لنتائج التالية:

– بدأ الوباء بمجرد إصابات ثم تطور الأمر حتى أضحى العالم معزولا بعضه عن بعض حيث أعلنت الطوارئ وأغلقت الحدود وأصبح يتم الحديث عن ضرورة ضمان الأمن الإنساني وذلك لقيام لعديد من الإجراءات الوقائية على مستوى الدول .

– لم تكن دول المغرب العربي وبالخصوص الجزائر بمعزل عن الخطر الداهم الذي صار يهدد البشرية جمعاء بعد أن انتشر الفيروس فيها، وإن عرفت من قبل هذه الدول العديد من التهديدات الوبائية إلا أن سرعة انتشار وباء كورونا وخطورته وضع الدول أمام واقع أمني مر .

– أحدثت أزمة كورونا في أغلب دول العالم تدهورا على المستوى الاقتصادي، خاصة وأن أسواقها الاقتصادية مرتبطة لأسواق الأوروبية، لإضافة إلى الصين التي تعتبر شريك تجاري للمنطقة، وهو ما يفرض على الدول مستقبلا ضرورة استحداث وبلورة سياسات وإستراتيجيات إقليمية مشتركة من أجل الحد من تفشي مثل هذه التهديدات الوبائية، والسعي للتكيف مع الأوضاع الجديدة .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا – الكتب:

1. بلخير محمد أية عودية ، التحليل الإقتصادي لمبدأ حماية التّوقّعات المشروعة.
2. حسام هنداوي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، دون سنة نشر.
3. زهير الحسني، التدابير المضادة في القانون الدولي، دون دار نشر ، دمشق، سوريا، 1988.
4. ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2004 .
5. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2002.
6. وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست، الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة 1 ،أبو ظبي، 2009 .

ثانيا – الدوريات:

1. بن ضيف الهورمزي ، موجبات الحجر الصحي في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، في مجلة البحوث والدراسات، الواد، الجزائر ، العدد 22 ، السنة 13 ، 2016.
2. حفناوي نصري، أثر كورونا كوفيد – 19 على علاقات العمل ،جريدة الشغل رقم 43 ليوم –04–22 ، 2020.
3. نعمان الخطيب، المذهب الاجتماعي وأثره على الحقوق والحريات العامة في كل من الدستورين الأردني والمصري، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 1، ع 1، 1986.

ثالثا– التقارير:

1. استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء (فيروس كورونا) ، تحت شعار ازدهار البلدان كرامة للإنسان، منشورات الأمم المتحدة الإسكوا " ESCWA، 2020"

2. بشير الشورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، منظمةٍ اليونيسكو، 2005 .
3. تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان " نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" عام 2000.
4. تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 .
5. تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم" ، نيويورك، 2003.
6. تقرير مكتب العمل الدولي، 2014 .
7. عبد الحكيم الشرجبي، الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني: دراسة حالة للمجتمع اليمني، الأردن، منظمة اليونسكو، 2005.

رابعا – الملتقيات الدولية:

1 –حفظاوي سعيد، ماهية الأمن الإنساني، المؤتمر الدولي الافتراضي حول الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يومي 9 و10 جانفي 2021.
2 زياد عبد الصمد،" الشروط الأخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسؤولة للمجتمع المدني في الاستجابة إلى حاجات الأمن الإنساني وتحدياته في المنطقة العربية"، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية ، 14–2005/3/15، عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو، 2008.
3 غادة على موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 14–2005/3/15، عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو، 2008.
4 كيت كراوز، الأمن البشري في الوطن العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية ، 14–2005/3/15، عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو، 2008.

خامسا – الأطروحات والمذكرات:

توهامي، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة،الجزائر، 2018.

سادسا – مواقع الإنترنت:

1. أسماء حسن الخولي ، "ا لاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية: التحولات والسيناريوهات المتوقعة"، من موقع الانترنت:.https://www.almesbar.net/
2. محمد الدوراني، " الإمارات جندت خبراء هجمات ضد قطر منذ 2014"، من موقع الانترنت: https://al-sharq.com/article/03/03/2020/
3. مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها –أتلانتا جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من موقع الانترنت:https://www.cdc.gov

سابعا – مراجع باللغة الأجنبية:

1. Louise Frechette: the United Nations Deputy Secretary-General, a statement to a high-level panel discussion on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna International Centre (VIC), Octover 9, 1999.
2. Tanzi, Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy, . 1999.
3. us Allergies for Institute National. Heath of Institutes National US Heath National US: In. diseuses émergions-re & émergions of exemples Global. Diseuses Heath of Département States United: DC Washington. 2022–2018. Stratégie Security /Ness/autorité/planning/Preparedness/gov.phe.www://https)2019; Services Humann and NHSSStrategy/Documents.

فهرس المحتويات:

تداعيات جائحة كورونا على الأمن الإنساني	
مقدمة	01
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	04
المبحث الأول : الأمن الإنساني ، مفهوم ، الأبعاد ، التحديات	04
المطلب الأول : مفهوم الأمن الإنساني	04
الفرع الأول : تعريف الأمن الإنساني	04
الفرع الثاني: المتغيرات الدولية التي كرست مفهوم الأمن الإنساني	07
الفرع الثالث: أبرز مبادرات الدول في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني	09
الفرع الرابع: المنظمات الإقليمية ومفهوم الأمن الإنساني	10
المطلب الثاني : عناصر الأمن الإنساني وآليات تحقيقه	13
الفرع الأول : عناصر الأمن الإنساني	13
الفرع الثاني: آليات تحقيق الأمن الإنساني	14
المطلب الثالث: الأمن الإنساني وبعض مفاهيم القانون الدولي العام	15
الفرع الأول : الأمن الإنساني وحقوق الإنسان	15
الفرع الثاني : الأمن الإنساني والمفاهيم التقليدية للأمن	17
المطلب الرابع: الانتقادات التي واجهها مفهوم الأمن الإنساني	22
المبحث الثاني : الإطار العام لفهم جائحة كورونا	24
المطلب الأول : مقدمة عن الأمراض الوبائية و الجوائح المستجدة	24
الفرع الأول : مسببات وأنواع الأمراض المعدية المستجدة والمنبعثة وطرق انتشارها	25
الفرع الثاني : ظهور وتوسع جائحة كورونا	27
المطلب الثاني : جائحة كورونا كقضية أمنية	28
الفرع الأول : الأمن الدولي في زمن وباء فيروس كورونا	29
الفرع الثاني : مفهوم الأمن بعد وباء فيروس كورونا	30

الفصل الثاني :أثر جائحة كورونا على الأمن الاقتصادي نموذجا	32
المبحث الأول : الآثار الاقتصادية للجائحة على الصعيد العالمي	32
المطلب الأول : واقع آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي	32
الفرع الأول : الترابط المالي	32
الفرع الثاني : قطاع الصناعة	33
الفرع الثالث : السياحة والنقل.	34
الفرع الرابع : قطاع التجارة	34
المطلب الثاني : استشراف الوضع الاقتصادي العالمي في ظل جائحة كورونا	35
الفرع الأول : السيناريو المتشائم (عدم السيطرة على الفيروس في نهاية سنة 2020)	36
الفرع الثاني : التعايش مع الفيروس وإصابة أكبر عدد ممكن من سكان العالم (مناعة القطيع)	37
المبحث الثاني : انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر	39
المطلب الأول : المطلب الأول : كرونولوجيا ظهور وتطور وباء كورونا في الجزائر	40
الفرع الأول : ظهور كوفيد- 19 في الجزائر	40
الفرع الثاني : الخط الزمني لفيروس كورونا في الجزائر خلال الشهر الأول من ظهوره	42
المطلب الثاني : مفاهيم حول الاقتصاد الموازي وخصائصه	50
الفرع الأول : مفهوم الاقتصاد الموازي	50
الفرع الثاني : خصائص الاقتصاد الموازي	50
الفرع الثالث :الاقتصاد الموازي في الجزائر أسبابه وحجمه	52
المطلب الثالث : انتشار جائحة كورونا في الجزائر وإجراءات الحجر الصحي والإغلاق الاقتصادي	54
الفرع الأول تطبيق الحجر الصحي و الإغلاق الاقتصادي في الجزائر بسبب جائحة كورونا	54
الفرع الثاني : أثر تطبيق الاغلاق على الاقتصاد الموازي	58
خاتمة	62
قائمة المراجع	64
فهرس المحتويات	67